

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"



البرنامج التدريبي "أساسيات المراجعة الداخلية"

إعداد

الأستاذ الدكتور/ علاء على أحمد حسين

أستاذ المحاسبة المالية

قسم المحاسبة بكلية إدارة الأعمال جامعة تبوك

عضو عامل بالجمعية السعودية للحكومة

عضو لجنة المراجعة بجامعة تبوك

عضو لجنة التحليل المالي وقياس الأثر لكفاءة الإنفاق بجامعة تبوك

عضو اللجنة العلمية بكلية إدارة الأعمال جامعة تبوك

مشرف وحدة التخطيط الاستراتيجي بكلية إدارة الأعمال جامعة تبوك

رئيس اللجنة العلمية بقسم المحاسبة بكلية إدارة الأعمال جامعة تبوك

مستشار مالي وخبير تدريب معتمد بالمنظمة العربية للتنمية الإدارية بجامعة الدول العربية

حاصل على جائزة معالي رئيس جامعة تبوك للبحث والابتكار للعام 2022م

حاصل على جائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم للعام 2022م

حاصل على جائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم للعام 2020م

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

المحتويات	
الصفحة	العناصر
3	الوحدة التدريبية الأولى الإطار الفكري لنظام المراجعة الداخلية
4	أولاً القراءة الفنية لمفهوم المراجعة.
8	ثانياً أنواع عمليات المراجعة.
10	ثالثاً أنواع المراجعين.
10	رابعاً أهمية المراجعة الداخلية.
10	خامساً المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية.
15	<u>الوحدة التدريبية الثانية</u> الأهمية النسبية للتحريفات وخطر المراجعة والعلاقة مع حجم أدلة الاثبات
16	أولاً الأهمية النسبية للتحريفات.
21	ثانياً خطر المراجعة.
26	<u>الوحدة التدريبية الثالثة</u> المهارات المتخصصة للمراجع الداخلي في مجال تقييم مخاطر الأخطاء والغش في البيانات المالية
27	أولاً ماهية الأخطاء في البيانات المالية.
29	ثانياً ماهية الغش في البيانات المالية.
30	ثالثاً دور المراجع الداخلي في تحليل مثلث الغش.
31	رابعاً الطرق العامة لاكتشاف الغش.
32	خامساً الإجراءات التي تتبع عند اكتشاف حالة غش (تلاعب أو اختلاس) وتحليل أسبابه.
35	سادساً المسؤولية عن حدوث الأخطاء والغش في البيانات المالية.
35	سابعاً تقييم مخاطر الأخطاء والغش في البيانات المالية.
36	ثامناً جلسات العصف الذهني كأشهر طرق اكتشاف الغش.
38	<u>الوحدة التدريبية الرابعة</u> المهارات المتخصصة للمراجع الداخلي في مجال المراجعة المالية التحليلية (أو الفحص التحليلي) في الوحدات الحكومية
39	أولاً منهج المراجعة التحليلية (أو الفحص التحليلي) في الوحدات الحكومية.
44	ثانياً المدخل التقليدي والمعاصرة لزيادة فعالية الرقابة وتقييم الأداء المالي الحكومي.

الوحدة التدريبية الأولى

الإطار الفكري لنظام المراجعة الداخلية

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

أولاً: القراءة الفنية لمفهوم المراجعة:

يقصد بالمراجعة بصفة عامة:

"(1) عملية منظمة منطقية ومنهجية (2) لجمع وتقييم أدلة الإثبات بشكل موضوعي (3) المرتبطة بتأكيدات خاصة بالتصرفات والأحداث الاقتصادية للمؤسسة، (4) بهدف ضمان وجود درجة توافق وتطابق بين هذه التأكيدات (5) والمعايير المقررة، (6) وتوصيل النتائج (7) إلى المستخدمين المعنيين".
ونلاحظ على هذا التعريف أنه قد تضمن سبعة فقرات أساسية تتطلب المناقشة هي:

(1) المراجعة هي عملية منظمة منطقية ومنهجية:

فالمراجعة تتضمن مجموعة من الإجراءات المتتابعة المنطقية والمخططة والمنهجية التي يعتمد عليها المراجع، والتي يحكمها إطار يتمثل في مجموعة من الأهداف والمعايير المتفق عليها. وهنا يجب ملاحظة أن:

• إجراءات المراجعة:

هي الخطوات التنفيذية التي يتبعها المراجع عند قيامه باستخدام أحد أساليب المراجعة. مثال ذلك عند الاعتماد على أسلوب الجرد الفعلي للمخزن مثلاً فهناك إجراءات يجب أن يتبعها المراجع قبل الجرد، وإجراءات أخرى أثناء الجرد، وإجراءات أخرى بعد الجرد.

• أساليب المراجعة:

هي الأساليب التي يعتمد عليها المراجع في الحصول على أدلة الإثبات، مثل أسلوب الجرد الفعلي، وأسلوب المراجعة المستندية، وأسلوب المراجعة الحسابية لمبالغ عمليات المؤسسة،... الخ.

(2) المراجعة تتضمن جمع وتقييم أدلة الإثبات بشكل موضوعي:

وذلك يشير ببساطة إلى جوهر عملية المراجعة، حيث يجب أن تتم عملية الحصول على أدلة الإثبات وتقييمها بموضوعية، بمعنى عدم تأثرها أو خضوعها للتحيز من قبل المراجع، حيث يجب على المراجع أن يكون ذا اتجاه عقلي وسلوكي محايد ومستقل عند اختياره لأدلة الإثبات وتقييمه لها.

س1. ما هي أدلة الإثبات في المراجعة؟:

أدلة الإثبات في المراجعة هي تلك المعلومات والحقائق التي يستند إليها المراجع في تكوين رأيه عن مدى دلالة وصحة الأرقام الواردة بالقوائم المالية للمؤسسة محل المراجعة في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

س2- ما هي خصائص أدلة الإثبات؟

1- أن تكون أدلة الإثبات كافية:

حيث يجب أن تكون أدلة الإثبات التي يحصل عليها المراجع بالقدر الكافي والضروري لتدعيم رأيه عن القوائم المالية. وهناك عدة اعتبارات يمكن أن تساعد المراجع في تحديد القدر الكافي من أدلة الإثبات تتضمن:

- طبيعة البند محل الفحص والمراجعة.
- الأهمية النسبية للأخطاء أو التحريفات الممكن حدوثها في البند محل الفحص.
- درجة المخاطرة المحيطة بالبند محل الفحص.
- نوع الأدلة المتاحة للمراجع ومدى ملائمة استخدامها للبند محل الفحص.
- تكلفة الحصول على أدلة الإثبات ومدى تأثيرها في تكوين رأي المراجع.

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

2- أن تفي أدلة الإثبات بالغرض:

- تصبح أدلة الإثبات وافية بالغرض عندما تكون صالحة وملائمة وموضوعية، حيث أن:
 - يقصد بصلاحية دليل الإثبات إلى نوعية الدليل ومدى تأثيره في رأى المراجع مثل: حضور المراجع لعملية الجرد الفعلي للمخزون.
 - ويقصد بملائمة دليل الإثبات إلى ارتباط هذا الدليل بالبند محل الفحص مثل: استخدام المصادقات عند فحص حسابات العملاء.
 - ويقصد بموضوعية دليل الإثبات أنه إذا تم عرض دليل الإثبات على مراجع آخر فلا بد أن يتوصل إلى نفس النتائج.

س3- ما هي أنواع أدلة الإثبات في المراجعة؟

- 1- أدلة إثبات يتم إعدادها بمعرفة المؤسسة محل المراجعة: مثل: دفاتر اليومية، دفاتر الأستاذ، السجلات المساعدة التي يتم منها إعداد القوائم المالية، المستندات الداخلية مثل: فواتير البيع وكشوف الأجور، الكشوف التحليلية للعملاء والموردون، كشوف الأصول الثابتة، قوائم جرد البضاعة أو النقدية بالخبزينة، والشهادات والإقرارات التي يحصل عليها المراجع من إدارة المؤسسة.
- 2- أدلة إثبات واردة للمنشأة من أطراف خارجية (من خارج المؤسسة): مثل: أوامر البيع الواردة من العملاء، فواتير الشراء الواردة من الموردين، وكشف حساب البنك.
- 3- أدلة إثبات يحصل عليها المراجع بشكل مستقل (بنفسه): وتعتبر أقوى أنواع أدلة الإثبات، مثل: الشهادات والإقرارات الواردة من المتعاملين مع المؤسسة والتي تصل منهم بشكل مباشر للمراجع كمصادقات الموردين والعملاء، وكذلك العمليات الحسابية التي يقوم بها المراجع بنفسه للتحقق من جرد الأصول.

س4. ما هي الأساليب الفنية الرئيسية والمساعدة التي يمكن أن يحصل المراجع من خلالها على أدلة الإثبات؟

يحصل المراجع على أدلة الإثبات من خلال الأساليب الفنية الرئيسية التي تتضمن:

1- الجرد الفعلي:

يستخدم هذا الأسلوب للتحقق من الوجود الفعلي للأصول الملموسة مثل: النقدية، المخزون، الأصول الثابتة، الأوراق المالية، وأوراق القبض. ويجب على المراجع عند استخدام هذا الأسلوب أن يكون على دراية كافية بطبيعة نشاط المؤسسة والأصول المستخدمة في النشاط، ويمكنه الاستعانة بخبراء من خارج المؤسسة.

2- المراجعة المستندية:

تعتبر من أهم الأساليب الفنية الرئيسية للحصول على أدلة الإثبات، حيث يتوقف نجاح عملية المراجعة على دقة أدلة المراجعة المستندية، حيث أنها تساعد المراجع على الربط بين الأحداث والتصرفات المالية التي تمت بالمؤسسة، والقيود المحاسبية الخاصة بهذه الأحداث والتصرفات. وهناك عدة شروط يجب توافرها في المراجعة المستندية تتضمن:

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

- أن يكون المستند باسم المؤسسة ويخص السنة محل المراجعة.
- أن يكون المستند أصل وليس صورة فيما عدا فواتير المبيعات.
- أن يكون المستند صحيح من حيث العمليات الحسابية.
- أن يكون المستند مسلسل الأرقام.

3- المصادقات:

يستخدم هذا الأسلوب بهدف الحصول على شهادة أو إقرار مكتوب من جهة أو شخص خارج المؤسسة عن صحة أو عدم صحة رصيد أو بيانات معينة، وهي تساعد المراجع في التحقق من الوجود الفعلي لبعض البنود، أو ملكيتها، أو قيمتها. وهناك 3 أنواع من المصادقات:

- المصادقات الإيجابية: مثل: كشف يرسلها المراجع إلى العملاء والموردين وتتطلب الرد في حالة الموافقة أو عدم الموافقة على الرصيد.
- المصادقات السلبية: مثل: كشف يرسلها المراجع إلى العملاء والموردين ولا يتم الرد إلا في حالة اختلاف الرصيد، أي أن عدم الرد يعتبر موافقة على الرصيد.
- المصادقات البيضاء: مثل: كشف يرسلها المراجع للموردين بدون رصيد ويطلب من الموردين توضيح الرصيد.

كذلك يمكن للمراجع الحصول على أدلة الإثبات عن طريق الأساليب الفنية المساعدة الآتية:

1- نظام الملاحظات والاستفسارات:

يستخدم أسلوب الملاحظات في التحقق من فحص واختبار الالتزام بنظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة، ويقوم نظام الاستفسارات الذي يستخدم في كافة مراحل تنفيذ عملية المراجعة على توجيه المراجع مجموعة من التساؤلات لبعض العاملين بالمؤسسة.

2- المراجعة الحسابية:

يستخدم هذا الأسلوب للحصول على دليل إثبات حول دقة العمليات الحسابية، مثل: مراجعة العمليات الحسابية لاهلاك الأصول الثابتة.

3- المراجعة الانتقادية:

يعتمد هذا الأسلوب على خبرة المراجع. وهو يقوم على فحص حسابات المؤسسة بشكل انتقادي بهدف اكتشاف أية أرقام غير عادية.

4- الفحص التحليلي للحسابات:

حيث يتم فحص الحسابات التي يوجد علاقة بينهما، مثل: الربط بين مبيعات كل شهر وتكلفة المبيعات في ذات الشهر، حيث تكون هناك علاقة شبه ثابتة بين هذين البندين، ومن ثم فإن الزيادة أو النقص غير العادي في هذه النسبة يعطى للمراجع مؤشراً عن أمور غير عادية بالمؤسسة.

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

س5. ما هي علاقة أدلة الإثبات باختبارات وأهداف المراجعة؟

1- اختبارات الالتزام:

الهدف من هذه الاختبارات توفير أدلة إثبات حول مدى التزام العاملين بالمؤسسة بتنفيذ نظام الرقابة الداخلية، حيث يختار أحد العمليات مثل شراء البضاعة ويتبع مسار تنفيذ هذه العملية من بدايتها حتى إثباتها بالدفاتر والسجلات، وفي حالة تطابق خطوات التنفيذ الفعلي مع الخطوات الموضحة بنظام الرقابة الداخلية يتوافر للمراجع دليل إثبات قوى بالالتزام العاملين بالمؤسسة بتنفيذ نظام الرقابة الداخلية.

2- الاختبارات الأساسية:

في ضوء اختبارات الالتزام يتمكن المراجع من تحديد الاختبارات الأساسية، وهي إجراءات المراجعة لفحص ومراجعة البنود، ويستخدم فيها أساليب الجرد الفعلي والمراجعة المستندية والمصادقات.

3- الاختبارات المزدوجة:

تهدف هذه الاختبارات إلى توفير معلومات للمراجع عن تحقيق الأهداف المرجوة من تنفيذ اختبارات الالتزام والاختبارات الأساسية.

(3) التأكيدات بشأن التصرفات والأحداث الاقتصادية:

وتتمثل تلك التأكيدات في الإيضاحات التي قد تتضمن المعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية والتقارير التشغيلية الداخلية بالمؤسسة، بالإضافة إلى الإقرارات الضريبية. فلا تقتصر عملية المراجعة على فحص المعلومات المقدمة بالقوائم المالية فقط، وإنما تتضمن أيضاً فحص النظام المحاسبي الذي ينتج عنه مثل تلك المعلومات وهو ما يشمل بالطبع **نظام الرقابة الداخلية**. وتمتد التصرفات والأحداث الاقتصادية لتشمل تلك المواقف التي تتطلب الاختيار بين البدائل عند تخصيص الموارد المحددة مثل: قرار إقفال أو استمرار خط إنتاج أو قسم، وقرار المفاضلة بين التصنيع الداخلي أو الشراء الخارجي لبعض أجزاء المنتج.

(4) درجة توافق وتطابق التأكيدات:

وتشير هذه العبارة إلى مدى توافق وتطابق التأكيدات (مثلاً تطابق رصيد المخزون الدفترى بقائمة المركز المالي للمؤسسة مع نتائج الجرد الفعلي للمخزون). وتعبير توافق وتطابق يمكن أن يكون **كمياً** مثل توافق وتطابق مقدار النقص في النقدية في مقابل مقدار المصروفات النظرية المنفقة، وقد يكون **وصفياً** مثل نسبة عدالة (أو معقولة أو موثوقة) أو نسبة تأكد المراجع من بيانات القوائم المالية وهو ما يطلق عليها إحصائياً بدرجة الثقة في بيانات القوائم المالية والتي قد تكون (90%، أو 95%، أو 99%).

(5) المعايير المقررة:

وهي عبارة عن مقاييس يتم في ضوءها تقييم التأكيدات والإيضاحات والحكم عليها. وقد تكون تلك المعايير قواعد مقررة وقوانين تعمل من خلالها المؤسسة إذا كانت المراجعة تتم لوحدات حكومية، وقد تكون موازنات ومقاييس أداء كفاءة وفعالية إذا كان الأمر يتعلق بالمراجعة الداخلية والتي تتم عن طريق المراجعين الداخليين، وقد تكون معايير المراجعة والمحاسبة ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً إذا كان الأمر يرتبط بالمراجعة الحيادية والتي تتم عن طريق المراجعين الخارجيين.

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

(6) توصيل النتائج إلى المستخدمين المعنيين:

ويتم تبليغ وتوصيل النتائج عادةً عن طريق تقرير مكتوب يشير إلى وجود درجة من التطابق والتوافق بين التأكيدات الخاصة بالتصرفات والأحداث الاقتصادية للمؤسسة وبين المعايير والمبادئ المحاسبية المقررة.

(7) المستخدمون المعنيون:

وهم عبارة عن الأفراد الذين يستخدمون أو يعتمدون على نتائج المراجعة، ويتمثل هؤلاء المستخدمين في دنيا الأعمال في إدارة المؤسسة، حملة الأسهم (المساهمون)، الدائنون، التنظيمات الحكومية، الجهات الرقابية، والجمهور.

ثانيًا: أنواع عمليات المراجعة:

(1) التصنيف الأول وفقًا لعملية المراجعة:

1- عملية مراجعة القوائم المالية (المراجعة المالية):

تتضمن تلك العملية مراجعة القوائم المالية للمؤسسة لأغراض التعبير عن رأي بخصوص ما إذا كانت هذه القوائم قد عرضت وتم تصويرها بعدالة بالتوافق مع المعايير والمبادئ المحاسبية المقررة من عدمه. ويتم أداء هذا النوع من عملية المراجعة عن طريق المراجعين الخارجيين الذين يتم اختيارهم من قبل المؤسسة التي تكون قوائمها المالية محل المراجعة.

2- عملية مراجعة الالتزام:

تتضمن تلك العملية تحديد ما إذا كانت الأنشطة المالية والتشغيلية بالمؤسسة تتوافق مع ظروف وقواعد أولوائح وتعليمات محددة، على سبيل المثال، قد تقوم إدارة المؤسسة بتحديد إجراءات رقابية داخلية مثل: إيداع كافة المتحصلات النقدية بالبنك (وليست خزينة المؤسسة)، أو اشتراط وجود توقيعين على الشيكات المحررة (وليس توقيع واحد). وعملية مراجعة الالتزام قد تحدث غالبًا أثناء السنة (وليس أواخر السنة). وهذا النوع من عملية المراجعة يتم أداءه عادةً عن طريق موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمؤسسة الذين يقومون بأداء وظيفة المراجعة.

3- عملية المراجعة التشغيلية (المراجعة الإدارية):

تتضمن تلك العملية تحديد ما إذا كانت الأنشطة التشغيلية للمؤسسة ترتبط بأهداف المؤسسة من عدمه. ويتوقع أن يقوم المراجع عند أدائه لعملية المراجعة التشغيلية بفحص موضوعي وتحليل شامل لكفاءة وفعالية استخدام المؤسسة لمواردها. حيث يشير **مصطلح الكفاءة** إلى كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد (نظام الموازنات والتكاليف المعيارية وتحديد الانحرافات)، في حين يشير **مصطلح الفعالية** إلى فعالية المؤسسة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية (من بقاء ونمو في دنيا الأعمال في ظل المنافسة الشديدة والشرسة)، وأهدافها الفرعية (مثل: كسب رضا وولاء العملاء، زيادة الربحية، وتحسين جودة المخرجات).

(2) التصنيف الثاني وفقاً لنوع المراجعة:

1- المراجعة الخارجية:

يقدم المراجعون الخارجيون (المحاسبون القانونيون) خدمات مراجعة محايدة على أساس تعاقدية، وعلى الرغم من أن خدماتهم تتكون من مجموعة متباينة من عمليات المراجعة إلى جانب تقديم بعض خدمات الاستشارات الضريبية، إلا أن غالبية ما يقوم المحاسبون القانونيون بأدائه هو مراجعة القوائم المالية للمؤسسة، بمعنى فحص القوائم المالية لإبداء رأى فنى محايد في عدالتها وصدقها بالاتساق مع معايير ومبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها.

2- المراجعة الداخلية:

إن المراجعة الداخلية مفهوم ليس بالجديد وقد عرف منذ فترة زمنية طويلة، غير أن خدمات المراجع الداخلي مرت بمراحل تطويرية، وأصبحت وسيلة رئيسية تلجأ إليها الإدارة العليا في المؤسسة لممارسة وظائفها الرقابية على مختلف الأنشطة والعمليات التي تتولى إدارتها. وقد عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وظيفة المراجعة الداخلية بأنها: "مراجعة (تدقيق) العمليات والقيود المحاسبية التي تتم بشكل مستمر من قبل أشخاص يعينون وفق شروط خاصة مع ضرورة التزامهم بقواعد وآداب السلوك المهني". وقد ظهرت أنواع مختلفة للمراجعة الداخلية بما يعكس شمولها، مثل:

- مراجعة الدفاتر والسجلات المحاسبية.
- مراجعة العمليات والمشروعات والبرامج.
- مراجعة الأداء.
- مراجعة نظم تشغيل البيانات آلياً (مراجعة النظم الإلكترونية).

3- المراجعة الحكومية:

يقوم أعضاء الوحدات الحكومية بأداء عملية مراجعة لمختلف الوظائف التنظيمية للعديد من الأسباب:

- تقوم الوحدات الحكومية بمراجعة المشروعات لتحديد ما إذا كانت ضريبة القيمة المضافة يتم تحصيلها وسدادها طبقاً للقوانين واللوائح المقررة أم لا (نوع آخر من مراجعة الالتزام).
- تقوم الهيئة العامة للزكاة والدخل بمراجعة القرارات الضريبية المقدمة من الأفراد (الشخص الطبيعيين) أو الشركات (الشخص الاعتباريون) لتحديد ما إذا كان قد تم حساب ضريبة الدخل وفقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المفسرة لتلك القوانين أم لا (نوعاً آخر من مراجعة الالتزام).
- التقارير التي يعدها الديوان العام للمحاسبة وتقدم لخدام الحرمين الشريفين، حيث يقوم الديوان بالرقابة اللاحقة على كافة الإيرادات والمصروفات العامة للمملكة، وكذلك مراقبة كافة أموال الدولة المنقولة والثابتة، ومراقبة حسن استعمال هذه الأموال واستغلالها والمحافظة عليها.

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

ثالثًا: أنواع المراجعين:

يمكن تقسيم المراجعين إلى ثلاثة مجموعات رئيسية هي:

(1) المراجع المحايد (الخارجي):

يمثل هذا المراجع فئة الأفراد الممارسين لمهنة المراجعة الخارجية، أو أعضاء مكاتب المحاسبة العامة الذين يقومون بأداء خدمات المراجعة المهنية إلى العملاء مقابل أتعاب لخدماتهم.

(2) المراجع الداخلي:

يمثل هذا المراجع فئة العاملين في الوحدات الذين يقومون أساسًا بوظيفة عملية المراجعة الداخلية.

(3) المراجع الحكومي:

يمثل هذا المراجع فئة المراجعين الحكوميين الذين يعملون في التنظيمات الحكومية المختلفة (الديوان العام للمحاسبة، الهيئة العامة للزكاة والدخل، ... الخ).

رابعًا: أهمية المراجعة الداخلية:

تكمن أهمية المراجعة الداخلية في كونها أداة رقابة فعالة تساعد إدارة المؤسسة على رفع جودة الأعمال وتقييم الأداء والمحافظة على الممتلكات والأصول، وقد زادت أهمية المراجعة الداخلية نتيجة تضافر مجموعة من العوامل المتمثلة في:

- (1) كبر حجم المؤسسة وتعدد عملياتها.
- (2) اضطرار إدارة المؤسسة في تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية.
- (3) حاجة إدارة المؤسسة إلى بيانات دورية ودقيقة للتخطيط ورسم السياسات واتخاذ القرارات.
- (4) حاجة إدارة المؤسسة إلى حماية أصولها من السرقة والغش والاختلاس والأخطاء.
- (5) تطور إجراءات المراجعة التي أصبحت تعتمد على أسلوب العينات نظرًا لتطور المؤسسات وانتشارها الجغرافي مما أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة العليا وكافة العاملين.
- (6) ظهور الشركات المساهمة وزيادة عددها وحاجة الجمعيات العمومية لمعلومات عن سلامة استثمار الأموال، وصحة وعدالة الإفصاح عن البيانات المالية والقوائم المالية والحسابات الختامية المنشورة.

خامسًا: المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية:

يقصد **بنظام الرقابة الداخلية** جميع الإجراءات واللوائح والسياسات والأنظمة والقوانين التي تضعها إدارة المؤسسة لسلامة تطبيق القيود المحاسبية والعمليات المالية في سبيل المحافظة على الأصول من الاختلاس، وصحة التقارير المالية من الأخطاء غير المقصودة أو من الغش والاختلاس، والتأكد من إعدادها وفق الأسس المحاسبية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أما **المراجعة الداخلية** فهي تهدف إلى التطبيق الصحيح لنظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، ومراجعة اللوائح والقوانين المنفذة لذلك، فهي عملية تدقيق للتأكد من أن القيود المحاسبية والعمليات المالية والتقارير المالية تم تطبيقها حسب المعايير والأسس والمبادئ المحاسبية، وأنه تم إعدادها بالطريقة الصحيحة ومنعًا للتلاعب والتزوير والغش. وبالتالي فإن نظام الرقابة الداخلية **أعم وأشمل من نظام المراجعة الداخلية**، فهو يتبع الإدارة العليا للمؤسسة مباشرة، وهو يحتوى بداخله على إدارة المراجعة الداخلية، وإدارة التخطيط والميزانية والمتابعة، أي أن المراجعة الداخلية هي جزء من نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

س1. ما هي أهداف نظام الرقابة الداخلية؟

تتمثل أهداف نظام الرقابة الداخلية فيما يلي:

- (1) حماية أصول المؤسسة من السرقة والتلاعب والاختلاس وسوء الاستخدام.
- (2) التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر وأنها تتوافق مع المعايير والمبادئ المحاسبية، وذلك لتحديد مدى إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ورسم الخطط المستقبلية للمؤسسة.
- (3) رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة والرقابة على استخدام الموارد المتاحة.
- (4) العمل على تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية والقوانين والأنظمة في المؤسسة.
- (5) حُسن اختيار الأفراد للوظائف التي يشغلونها (وضع الفرد المناسب في المكان المناسب دون أي واسطة أو محسوبية).
- (6) الاهتمام بالتدريب والعلاقات الانسانية والمسؤولية الاجتماعية.
- (7) وضع نظام للسلطات والمسؤوليات والاختصاصات لضمان تنظيم العمل.

س2. ما هي مسؤولية الإدارة ومسؤولية المراجع عن نظام الرقابة الداخلية؟

إن تصميم نظام للرقابة الداخلية من مسؤوليات الإدارة لتحقيق أهدافها المخططة ومنع واكتشاف الأخطاء والغش الذي قد يقع، والتحقق من فعالية الإجراءات الرقابية التي وضعتها الإدارة. وحددت المعايير الدولية للمراجعة الإجراءات التي يمكن أن تعمل على توفير نظام رقابة داخلية فعال بالمؤسسة، مثل: إجراءات الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية وتسجيل المقبوضات والمدفوعات النقدية، وإجراءات حماية الأصول. ولا يقتصر الأمر على وضع الإجراءات الرقابية فقط، بل يتعين على الإدارة العمل على تقييمها من حين لآخر من حيث فاعلية التصميم وفاعلية التشغيل. بمعنى:

- **فاعلية تصميم نظام الرقابة الداخلية:** ويقصد بها التحقق من أن الإجراءات التي صممت ووضعت لنظام الرقابة الداخلية كافية لمنع أو اكتشاف الأخطاء والغش.
 - **وفاعلية تشغيل نظام الرقابة الداخلية:** ويقصد بها التحقق مما إذا كانت الإجراءات الرقابية مطبقة كما هو مخطط لها من عدمه، ومن أن الذين يطبقونها يفهمون المقصود منها ولديهم القدرة على التطبيق من حيث التفويض والتأهيل المناسبين.
- وللتحقق من فاعلية التصميم وفاعلية التشغيل تقوم الإدارة بجمع الأدلة يومياً أو شهرياً أو ربع سنوي مثل: الملاحظات والاستفسارات وفحص المستندات.

س3. هل يمكن لنظام الرقابة الداخلية أن يعطي تأكيد مطلق بتحقيق أهداف إدارة المؤسسة التي تم

التخطيط لها؟ ولماذا؟

مهما بلغ نظام الرقابة الداخلية من قوة فلا يستطيع أن يعطي تأكيد مطلق بتحقيق الأهداف التي وضعتها الإدارة، وإنما يعطي تأكيد معقول، وذلك بسبب:

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

- (1) المحددات المتوارثة في أي نظام، بسبب العنصر البشري (مقاومة التغيير)، ومحددات الوقت وعدم الكفاءة (غياب ظاهرة التعلم).
- (2) إمكانية التواطؤ بين الموظفين لارتكاب مخالفات أو أخطاء مما يزيد صعوبة عمل نظام الرقابة الداخلية.
- (3) إمكانية قيام الإدارة بتخطي واختراق التعليمات التي وضعتها.
- (4) قصور وضعف نظام الرقابة الداخلية عن مواكبة التغيرات التكنولوجية خاصة في حالة عدم تحديثه وتطويره.
- (5) ارتباط قوة وضعف النظام الرقابي بالتكاليف من حيث التصميم والشمول لكل المجالات في المؤسسة.

س4. ما هي العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ومدى دقة واكتمال وصحة السجلات المحاسبية؟

تعتبر السجلات المحاسبية موثوق بها في حالة أن نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل جيد ويمثل ذلك واحدًا من الأدلة للمراجع. ولكن أيضًا في حالة أن نظام الرقابة لا يعمل بفاعلية فليس معنى ذلك أن السجلات المحاسبية غير موثوق بها ولكن على المراجع أن لا يعتمد عليها كثيرًا ويبحث عن أدلة أكثر قوة.

س5. ما هي أنواع الرقابة الداخلية؟

(1) الضبط الداخلي:

ويهدف لتحقيق الحماية اللازمة للأصول من السرقة والتلاعب والاختلاس وسوء الاستخدام، ومن وسائل الضبط الداخلي التي توضع:

- تقسيم العمل وليس تركيزه مع شخص واحد (مراجع لحسابات العملاء، وآخر لحسابات الموردون، وآخر لحسابات الأرصدة في البنوك، وهكذا).
- استخدام وسائل الرقابة الذاتية الأحادية (مراقبة الموظف لموظف آخر)، والرقابة المزدوجة (مراقبة موظف أول لموظف ثاني، ومراقبة الموظف الثاني للموظف الأول).

(2) الرقابة الداخلية المالية (المحاسبية):

وتهدف لضمان الدقة وصحة البيانات المحاسبية، ومن إجراءاتها:

- القيام بعمليات المراجعة التحليلية (الفحص التحليلي).
- القيام بعمليات التنبؤ بمخاطر الإفلاس المالي المتوقعة للمنشأة في المستقبل المنظور (نماذج Z).
- استخدام أسلوب العينات.
- استخدام نظام الجرد المستمر للمخزون وليس الجرد الدوري للمخزون.
- قيام أشخاص بإعداد قيود التسوية وتصحيح الأخطاء خلاف من يقوموا بعمل قيود اليومية.

(3) الرقابة الداخلية التشغيلية (الإدارية):

وتهدف لتحقيق الكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية، ومن إجراءاتها:

- إعداد الموازنات التخطيطية.
- قياس التكاليف المعيارية.
- الإحصائيات والرسومات البيانية والبيانات التحليلية.
- البرامج التدريبية للعاملين.

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

س6. ما هي الرقابة الداخلية على مستوى الوحدات الحكومية؟

تتحقق الرقابة الداخلية على نشاط الوحدات الحكومية على ثلاث مراحل رئيسية:

● المرحلة الأولى: الرقابة قبل الصرف (الرقابة السابقة):

وتتم في مرحلة إعداد موازنة المؤسسة الحكومية للتأكد من قانونية التصرفات، وأن الصرف سيتم في حدود الاعتماد المقرر بالموازنة العامة للدولة.

● المرحلة الثانية: الرقابة أثناء الصرف:

وتتضمن وسائل وإجراءات الرقابة الداخلية التي تتحقق أثناء التنفيذ، وذلك عن طريق اتباع مجموعة من اللوائح والنظم والتعليمات المالية والإدارية والإجراءات التي تقرها الجهة الإدارية والمراقبين الماليين المكلفون من قبل وزارة المالية.

● المرحلة الثالثة الرقابة بعد الصرف (الرقابة اللاحقة):

وذلك للتحقق من مطابقة الإيرادات والمصروفات للحدود المرسومة، فتشمل المراجعة الداخلية والرقابة الخارجية التي تتحقق بواسطة أجهزة خارجية، ويتبع غالبًا في المجال الحكومي أسلوب التفتيش وإعداد التقارير عن نتائج هذا التفتيش، وترفع إلى الجهات المختصة، وقد تعدد الأجهزة الخارجية، وربما تتبع نفس الوسائل الفنية إلا أن كل جهاز يسعى إلى تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف.

ويوجد العديد من الأسباب التي تحتم ضرورة توافر نظام محكم للرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية من أهمها ما يلي:

(1) إن نمو حجم المؤسسات الحكومية وتزايد أنشطتها في العديد من المجالات وتشعب عملياتها، والاحتفاظ بالعهد والأصول في يد العديد من الموظفين، وتواجد الوحدات في أماكن متباعدة التي يتعذر معها تحقيق الرقابة المباشرة عليها، بالإضافة إلى تفويض السلطات إلى المستويات الإدارية الأدنى، والحاجة المستمرة إلى كثير من المعلومات عن مجريات الأمور في تلك الوحدات، كل ذلك أدى إلى زيادة أهمية توافر نظام محكم للرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية.

(2) إن توافر نظام محكم للرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية يضمن للمستويات الإدارية الأعلى التزام الوحدات الإدارية التابعة لها بالمتطلبات والالتزامات القانونية والتنظيمية المتعددة التي تحكم عملياتها، ويحقق الحماية لموارد وممتلكات المؤسسة، بالإضافة إلى الاستخدام الرشيد لهذه الموارد بصورة تؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة بطريقة اقتصادية وكفاءة وفعالية.

(3) يهتم المراجع الحكومي الخارجي بمدى كفاية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، فإذا كان النظام سليمًا وكافيًا فإنه يقلل من حجم اختباره، وإذا كان النظام غير كاف فإنه يوسع من حجم اختباره، ويعتبر مسنولاً عن لفت نظر إدارة المؤسسة إلى ضعف النظام، وتقديم المقترحات والتوصيات لتلافي أوجه النقص والقصور فيه.

(4) في حالة وجود نواحي قصور في نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسات الحكومية، يزداد العبء على أجهزة الرقابة الخارجية في تقييم كفاءة العمليات واقتراح الأساليب التي يمكن عن طريقها تحقيق مستوى أفضل للأداء، ومهما كانت درجة التفصيل والتعمق في الرقابة الخارجية، فلن تصل إلى رقابة تفصيلية كاملة، وبالتالي لن تعوض النقص في كفاءة نظام الرقابة الداخلية المطبق داخل المؤسسة.

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

س7. ما هي طرق فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة؟

تعتبر الرقابة الداخلية نقطة الانطلاق التي عندها يبدأ المراجع عمله، وعلى ضوء ما يسفر عنه فحصه لأنظمة الرقابة الداخلية المختلفة بالمؤسسة، يقوم برسم برنامج المراجعة المناسب، مع تحديد كمية الاختبارات اللازمة، وحجم العينات المناسب. ومن الوسائل التي يستخدمها المراجعون للتعرف على نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة وتقييم مدى كفايته، ما يلي:

1- الاستبيان Questionnaire:

ويضم أسئلة باستفسارات كتابية تحتوي على الأسس السليمة لما يجب أن تكون عليه الرقابة الداخلية. وتقدم هذه القائمة من الأسئلة إلى موظفي المؤسسة المختصين للإجابة عليها وردها إلى المراجع الذي يقوم بدوره بمراجعة الإجابات وذلك للحكم على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية المستعمل. ويتوقف نجاح هذه الطريقة على كيفية صياغة الأسئلة، حيث يجب أن تصاغ بطريقة فنية بحيث تدل الإجابات (بنعم) على أنظمة دقيقة للرقابة والإجابة (بلا) على أنظمة ضعيفة أو عدم وجود رقابة أصلاً في تلك الناحية. ويعاب على هذه الوسيلة احتمالية أن يقود المراجعين إلى الاكتفاء به وعدم إجراء أية استفسارات أخرى تستلزمها عملية المراجعة.

2- التقرير الوصفي:

هذه الطريقة تناسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يقوم المراجع بوصف الإجراءات المتبعة في المؤسسة لكل عملية من العمليات، مع وصف نظام الرقابة والدورة المستندية. ويلخص التقرير الوصفي إلى تحديد نقاط الضعف في نظم الرقابة المستعملة ومحاسبتها، أما عيبه فيتلخص في صعوبة تتبع التفاصيل الدقيقة لنظام الرقابة، وصعوبة التأكد من تغطية جميع جوانب نظام الرقابة في ذلك التقرير.

4- دراسة الخرائط التنظيمية Organization Charts:

وهنا يقوم المراجع بدراسة نظام الرقابة الداخلية وتقييمه من خلال دراسته للخرائط التنظيمية المستعملة في المؤسسة مثل الخريطة التنظيمية العامة للمؤسسة، وخرائط الدورات المستندية لمختلف عمليات المؤسسة، ومن عيوب هذه الطريقة صعوبة رسمها واستخلاص درجة متانة نظام الرقابة الداخلية من واقعها لأن الخرائط تظهر الوقائع العادية، أما الإجراءات غير العادية فلا تظهرها.

5- فحص النظام المحاسبي:

وهنا يحصل المراجع على قائمة بالسجلات والدفاتر المحاسبية وأسماء المسؤولين عن إنشائها وعهدها ومراجعتها، كما يحصل على قائمة ثانية بطبيعة المستندات والدورة المستندية. ومن تلك القائمتين يستطيع المراجع الحكم على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية. وتتميز هذه الطريقة بأنها تركز على الظروف الخاصة بكل مؤسسة، ويعاب عليها أنها قد تصبح مطولة في المؤسسات الكبيرة وخاصة إذا قام المراجع بالتحري بخصوص الموظفين والسجلات والدفاتر وما شابه.

وبإمكان المراجع أن يجمع بين طريقتين أو أكثر من طرق دراسة وفحص أنظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسة وتقييمها، وعليه في جميع الحالات الاجتماع بمساعديه وإفهامهم أن الهدف من أي طريقة كانت هو التوصل إلى الخروج بحكم دقيق على درجة كفاية نظام الرقابة الداخلية.

الوحدة التدريبية الثانية

الأهمية النسبية للتحريفات وخطر المراجعة
والعلاقة مع حجم أدلة الإثبات

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

أولاً: الأهمية النسبية للتحريفات:

(1) تعريف الأهمية النسبية للتحريف:

تعرف الأهمية النسبية للتحريف بأنها: "هي حجم الحذف أو الخطأ أو التحريف في البيانات المحاسبية مما يؤدي إلى جعل القوائم المالية للمؤسسة لا تعبر عن نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي بشكل صحيح".

(2) آلية تقييم المراجع بشأن كفاية إجراءات المراجعة وفقاً لمبدأ الأهمية النسبية للتحريف:

تمر آلية تقييم المراجع بشأن مدى كفاية إجراءات المراجعة وفقاً لمبدأ الأهمية النسبية للتحريف بالخطوات التالية:

1- التقدير الأولي لمبلغ الأهمية النسبية للتحريف:

وهو إجمالي مبلغ التحريف الذي يقبله المراجع على مستوى جميع حسابات المؤسسة المختلفة، ويتم حسابه كما يلي:

التقدير الأولي لمبلغ الأهمية النسبية للتحريف = الإيرادات أو صافي الربح قبل الضريبة × نسبة التحريف المقبول على مستوى جميع حسابات المؤسسة (والتي تتراوح عادةً بين 5% : 10%).

2- تحديد مبلغ التحريف الفعلي المقبول لكل حساب من حسابات المؤسسة على حدة:

مبلغ التحريف الفعلي المقبول للحساب = رصيد الحساب × نسبة التحريف المقبول للحساب.

3- إيجاد إجمالي مبالغ التحريفات الفعلية المقبولة ككل (أي لجميع حسابات المؤسسة المختلفة):

وهو حاصل جمع جميع مبالغ التحريفات الفعلية المقبولة لكل حسابات المؤسسة المختلفة التي تم تحديدها في الخطوة (2).

4- تحديد الحد الأقصى لمبلغ التحريف الفعلي المقبول للحساب الواحد:

الحد الأقصى لمبلغ التحريف الفعلي المقبول للحساب الواحد = التقدير الأولي لمبلغ الأهمية النسبية للتحريف (خطوة (1)) × نسبة عدم التجاوز في التحريف المقبول والتي تقدر عادةً بنسبة 50%.

5- تحديد الحد الأقصى لإجمالي مبالغ التحريفات الفعلية المقبولة ككل:

يمكن أن يزيد إجمالي مبالغ التحريفات الفعلية المقبولة ككل (لجميع حسابات المؤسسة المختلفة) عن التقدير الأولي لمبلغ الأهمية النسبية للتحريف بشرط أن لا يتجاوز هذا الإجمالي ضعف مبلغ الأهمية النسبية للتحريف.

الحد الأقصى لإجمالي مبالغ التحريفات الفعلية المقبولة ككل = التقدير الأولي لمبلغ الأهمية النسبية للتحريف × نسبة عدم التجاوز في إجمالي مبالغ التحريفات الفعلية المقبولة ككل (والتي تكون عادةً الضعف).

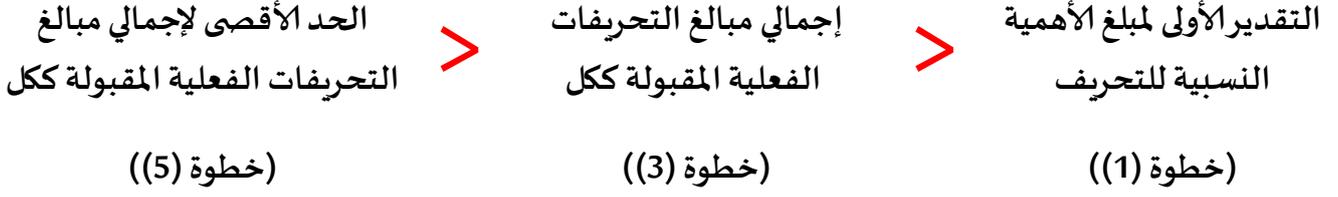
6- قرار المراجع بشأن مدى كفاية إجراءات المراجعة:

ويتم ذلك من خلال قيام المراجع بمقارنة التقدير الأولي لمبلغ الأهمية النسبية للتحريف (خطوة (1))، مع إجمالي مبالغ التحريفات الفعلية المقبولة ككل (خطوة (3))، مع الحد الأقصى لإجمالي مبالغ التحريفات الفعلية المقبولة ككل (خطوة (5)).

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

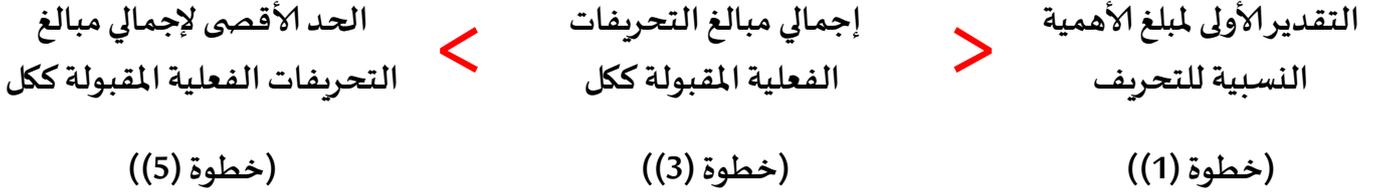
وهنا يواجه المراجع باحتمالين:

• الاحتمال الأول:



∴ لا توجد مشاكل
وأن هناك كفاية في إجراءات عملية المراجعة

• الاحتمال الثاني:



∴ توجد مشاكل في كفاية إجراءات عملية المراجعة
وهنا يتطلب من المراجع القيام إما:
بإجراءات مراجعة إضافية
أو تعديل التحريفات غير المقبولة

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

مثال (1):

توافرت لديك البيانات التالية لإحدى المؤسسات بالمملكة عن عام 1443هـ:

- يعادل التقدير الأولي لمبلغ الأهمية النسبية للتحريف 10% من صافي أرباح النشاط قبل الضرائب والتي بلغت 480000 ريال.
- لا يمكن أن يتجاوز التحريف المقبول لأي حساب عن 50% من التقدير الأولي لمبلغ الأهمية النسبية للتحريف بحيث لا يمكن تخصيص مبلغ الأهمية النسبية لحساب واحد فقط.
- يمكن أن يزيد مبلغ إجمالي مبالغ التحريفات المقبولة ككل عن التقدير الأولي لمبلغ الأهمية النسبية للتحريف بشرط لا يتجاوز هذا المبلغ ضعف مبلغ الأهمية النسبية.
- وفيما يلي قائمة المركز المالي للمؤسسة في 1443/12/30هـ، ونسبة التحريف المقبول الذي حددها المراجع لكل حساب على حدة: (المبالغ بالريال السعودي)

الحسابات	رصيد الحساب في 1443/12/30هـ	نسبة التحريف المقبول
النقدية	53300	1%
العملاء	1232400	1%
المخزون	1941000	1.5%
أصول متداولة أخرى	10118800	2%
أراضي ومباني والآلات	672100	1%
إجمالي الأصول	5017600	
موردون	306800	2%
أوراق دفع	157000	صفر
ضرائب مستحقة	394900	2%
فوائد مستحقة وتوزيعات أرباح	132600	صفر
التزامات أخرى	152100	6%
رأس المال	1552500	صفر
أرباح محتجزة (مبقاه)	908700	لا ينطبق
إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين	5017600	

فإذا علمت أن: لا يتوقع وجود تحريفات في ح/ أوراق الدفع، ح/ فوائد مستحقة وتوزيعات أرباح، ح/ رأس المال.

بصفتك المراجع الداخلي للمؤسسة، المطلوب: تقييم مدى كفاية إجراءات المراجعة وفقاً لمبدأ الأهمية النسبية للتحريف.

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

الحل

1- التقدير الأولي لمبلغ الأهمية النسبية للتحريف:

التقدير الأولي لمبلغ الأهمية النسبية للتحريف = 480000 ريال صافي الربح قبل الضريبة × 10% نسبة التحريف المقبولة على مستوى جميع حسابات المؤسسة = **48000 ريال**

2- تحديد مبلغ التحريف الفعلي المقبول لكل حساب من حسابات المؤسسة على حدة:

3- إيجاد إجمالي مبالغ التحريفات الفعلية المقبولة ككل:

مبلغ التحريف الفعلي المقبول (2) × (1) = (3)	نسبة التحريف المقبول (2)	رصيد الحساب في 1443/12/30 هـ (1)	الحسابات
533	1%	53300	النقدية
12324	1%	1232400	العملاء
29115	1.5%	1941000	المخزون
22376	2%	10118800	أصول متداولة أخرى
6721	1%	672100	أراضي ومباني والآلات
		5017600	إجمالي الأصول
6136	2%	306800	موردون
0	0	157000	أوراق دفع
7898	2%	394900	ضرائب مستحقة
0	0	132600	فوائد مستحقة وتوزيعات أرباح
9126	6%	152100	التزامات أخرى
0	0	1552500	رأس المال
--	لا ينطبق	908700	أرباح محتجزة (مبقاه)
94229	إجمالي مبالغ التحريفات الفعلية المقبولة ككل	5017600	إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين

4- تحديد الحد الأقصى لمبلغ التحريف الفعلي المقبول للحساب الواحد:

الحد الأقصى لمبلغ التحريف الفعلي المقبول للحساب الواحد = 48000 ريال التقدير الأولي لمبلغ الأهمية النسبية للتحريف × 50% نسبة عدم التجاوز في التحريف المقبول = **24000 ريال**

5- تحديد الحد الأقصى لإجمالي مبالغ التحريفات الفعلية المقبولة ككل:

الحد الأقصى لإجمالي مبالغ التحريفات الفعلية المقبولة ككل = 48000 ريال التقدير الأولي لمبلغ الأهمية النسبية للتحريف × 2 (الضعف) نسبة عدم التجاوز في إجمالي مبالغ التحريفات الفعلية المقبولة ككل =

96000 ريال

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

6- قرار المراجع بشأن مدى كفاية إجراءات المراجعة:

التقدير الأولي لمبلغ الأهمية النسبية للتحريف	>	إجمالي مبالغ التحريفات الفعلية المقبولة ككل	>	الحد الأقصى لإجمالي مبالغ التحريفات الفعلية المقبولة ككل
(خطوة (1))		(خطوة (3))		(خطوة (5))
48000 ريال		94229 ريال		96000 ريال

من خلال مقارنة

التقدير الأولي لمبلغ الأهمية النسبية للتحريف (خطوة (1))،
مع إجمالي مبالغ التحريفات الفعلية المقبولة لجميع حسابات المؤسسة المختلفة (خطوة (3))،
مع الحد الأقصى لإجمالي مبالغ التحريفات الفعلية المقبولة (خطوة (5))،
تبين لنا:

أنه لا توجد مشاكل بشأن كفاية إجراءات عملية المراجعة،

ولكن على المراجع أن يولي اهتمامًا خاصًا بـ/المخزون

حيث أن مبلغ التحريف الفعلي للحساب بلغ 29115 ريال وهو يتجاوز الحد الأقصى

لمبلغ التحريف الفعلي المقبول للحساب الواحد البالغ 24000 ريال،

وعليه إما القيام بإجراءات مراجعة إضافية لهذا الحساب أو تعديل مبلغ التحريف غير المقبول

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

ثانيًا: خطر المراجعة:

(1) تعريف خطر المراجعة:

يمثل خطر المراجعة أهمية كبيرة لكل من المراجع الداخلي للمؤسسة والمراجع الخارجي الذي تتعامل معه المؤسسة. ويعرف خطر المراجعة بأنه: "هو الخطر المترتب على احتمال قيام المراجع بإبداء رأى فنى غير سليم على القوائم المالية". فكلما كان المراجع حريصًا على إبداء رأى فنى صحيح، كلما كان خطر المراجعة الذي يقلبه المراجع منخفضًا، فلو كان مثلاً:

- خطر المراجعة المقبول = 1% \Leftarrow فإن نسبة التأكد (أو درجة الثقة) في بيانات القوائم المالية = 99%.
- خطر المراجعة المقبول = 5% \Leftarrow فإن نسبة التأكد (أو درجة الثقة) في بيانات القوائم المالية = 95%.
- خطر المراجعة المقبول = 10% \Leftarrow فإن نسبة التأكد (أو درجة الثقة) في بيانات القوائم المالية = 90%.

(2) مكونات خطر المراجعة:

1- الخطر الضمني:

هو عبارة عن قابلية حساب معين أو نوع معين من العمليات للتحريف، فعلى سبيل المثال يعتبر حساب النقدية وحساب المخزون من أكثر الحسابات عرضه للتلاعب والاختلاس عن غيرهم من الحسابات الأخرى بالمؤسسة كالأراضي والمباني والآلات والمصروفات. ويجب على المراجع أن يولى اهتمامًا خاصًا بالحسابات التي تتصف بارتفاع في الخطر الضمني.

فمثلاً: إذا كان الخطر الضمني لحساب معين يبلغ نسبة 80%، فهذا يعنى أن هناك احتمال نسبة 80% أن تحدث تحريفات في مبلغ هذا الحساب.

2- خطر الرقابة:

هو خطر حدوث تحريف جوهري في حساب عملية معينة من العمليات المالية مع عدم إمكانية منع أو اكتشاف هذا التحريف في الوقت المناسب من خلال نظام الرقابة الداخلية.

فمثلاً: إذا كان خطر الرقابة لحساب معين يبلغ نسبة 70%، فهذا يعنى أن هناك احتمال بنسبة 70% أن تحدث تحريفات في مبلغ هذا الحساب ولا يكتشفها نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة.

3- خطر الاكتشاف:

هو الخطر المترتب على عدم قدرة إجراءات المراجعة التي يطبقها المراجع على اكتشاف تحريف في حساب معين أو في نوع معين من العمليات.

فمثلاً: إذا كان خطر الاكتشاف لحساب معين يبلغ نسبة 5%، فهذا يعنى أن المراجع سيتمكن من اكتشاف نسبة 95% من التحريفات في هذا الحساب، وهناك نسبة 5% من تلك التحريفات لن يتمكن المراجع من اكتشافها.

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

(3) نماذج خطر المراجعة:

1- نموذج خطر المراجعة لأغراض التخطيط لعملية المراجعة:

يساعد هذا النموذج في تحديد خطر الاكتشاف المخطط وخطر المراجعة المقبول ونسبة تأكيد المراجعة، حيث أن:

- **خطر الاكتشاف المخطط:** يشير إلى المستوى الذي يمكن أن يقبل عنده المراجع أن إجراءات المراجعة التي يطبقها لن تكشف التحريف في حساب معين أو في نوع معين من العمليات المالية.
- **خطر المراجعة المقبول:** يشير إلى المستوى الذي يمكن أن يقبل عنده المراجع القوائم المالية والتي قد تتضمن تحريفًا جوهريًا بعد إتمام عملية المراجعة، والذي لا يمنع الوصول إلى هذا المستوى من الخطر من أن يصدر المراجع عن هذه القوائم تقريرًا نظيفًا (غير متحفظ).
- **نسبة تأكيد المراجعة:** تشير إلى نسبة تأكيد المراجع من بيانات القوائم المالية، أي درجة ثقته في عدالة ومعقولية تلك البيانات.

ويأخذ هذا النموذج الصيغ الرياضية التالية:

- $\text{خطر الاكتشاف المخطط} = \text{خطر المراجعة المقبول} \div (\text{الخطر الضمني} \times \text{خطر الرقابة})$.
- $\text{خطر المراجعة المقبول} = \text{خطر الاكتشاف المخطط} \times \text{الخطر الضمني} \times \text{خطر الرقابة}$.
- $\text{نسبة تأكيد المراجعة} = 1 - \text{خطر المراجعة المقبول}$.

مثال (1):

إذا تو افرت لديك البيانات التالية لحساب النقدية:

خطر المراجعة المقبول \leftarrow 5%

الخطر الضمني \leftarrow 80%

خطر الرقابة \leftarrow 70%

المطلوب: قياس نسبة خطر الاكتشاف المخطط لحساب النقدية.

الحل

خطر الاكتشاف المخطط = خطر المراجعة المقبول \div (الخطر الضمني \times خطر الرقابة)

$$= 5\% \div (80\% \times 70\%) = 8.9\%$$

وتعني هذه النتيجة أن المراجع على استعداد لقبول أن إجراءات المراجعة التي يطبقها لن تكشف التحريف في حساب النقدية حتى نسبة 8.9%

مثال (2):

إذا حدد المراجع خطر المراجعة المقبول لحساب المخزون بنسبة 1%، والخطر الضمني بنسبة 90%، وخطر الرقابة بنسبة 95%.

المطلوب: قياس نسبة خطر الاكتشاف المخطط لحساب المخزون.

الحل

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

خطر الاكتشاف المخطط = خطر المراجعة المقبول ÷ (الخطر الضمني × خطر الرقابة)

$$1\% = (90\% \times 88\%) \div 1.3\%$$

وتعني هذه النتيجة أن المراجع على استعداد لقبول أن إجراءات المراجعة التي يطبقها لن تكشف التحريف في حساب المخزون حتى نسبة 1.3%

مثال (3):

إذا كان خطر الاكتشاف المخطط 5%، والخطر الضمني 75%، وخطر الرقابة 80%.
المطلوب: قياس نسبة تأكيد المراجعة.

الحل

- خطر المراجعة المقبول = خطر الاكتشاف المخطط × الخطر الضمني × خطر الرقابة

$$3\% = 5\% \times 75\% \times 80\%$$

وتعني هذه النتيجة أن المراجع على استعداد أن يقبل القوائم المالية التي تتضمن تحريفًا بعد إتمام عملية المراجعة حتى نسبة 3%

- نسبة تأكيد المراجعة = 1 - خطر المراجعة المقبول

$$97\% = 1 - 3\%$$

وتعني هذه النتيجة أن نسبة تأكيد المراجع من بيانات القوائم المالية (أو درجة ثقته في عدالة ومعقولية تلك البيانات) تبلغ 97%، الأمر الذي يمكن معه قيام المراجع بإصداره لتقرير نظيف (غير متحفظ).

2- نموذج خطر المراجعة لأغراض تقييم نتائج عملية المراجعة:

تبدأ عملية المراجعة بالتخطيط لها، ثم الحصول على أدلة الإثبات، والانتهاء من عملية المراجعة، والتي يخلص منها المراجع بالنتائج. ويساعد هذا النموذج في تحديد خطر الاكتشاف المتحقق وخطر المراجعة المتحقق، حيث أن:

- خطر الاكتشاف المتحقق: يمثل الخطر الناتج عن اعتماد المراجع على دليل إثبات خاص بحساب معين والذي لم يكشف هذا الدليل أن التحريف الذي تعرض له هذا الحساب قد تجاوز مبلغ التحريف المقبول.

- خطر المراجعة المتحقق: هو الخطر الناتج عن أن حساب معين ظاهر بالقوائم المالية ما زال به تحريف بعد انتهاء المراجع من عملية المراجعة.
ويأخذ هذا النموذج الصيغ الرياضية التالية:

- خطر الاكتشاف المتحقق = خطر المراجعة المتحقق ÷ (الخطر الضمني × خطر الرقابة).

- خطر المراجعة المتحقق = خطر الاكتشاف المتحقق × الخطر الضمني × خطر الرقابة.

مثال (4):

إذا حدد المراجع خطر المراجعة المتحقق لحساب العملاء بنسبة 4%، والخطر الضمني بنسبة 60%، وخطر الرقابة بنسبة 75%.

المطلوب: قياس نسبة خطر الاكتشاف المتحقق لحساب العملاء.

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

الحل

خطر الاكتشاف المتحقق = خطر المراجعة المتحقق ÷ (الخطر الضمني × خطر الرقابة)

$$8.8\% = (75\% \times 60\%) \div 4\% =$$

وتعني هذه النتيجة أن دليل الإثبات الخاص بحساب العملاء الذي اعتمد عليه المراجع، لم يكشف أن هناك تحريف تعرض له هذا الحساب بنسبة 8.8% وأنه قد تجاوز مبلغ التحريف المقبول.

مثال (5):

إذا تو افرت لديك البيانات التالية لحساب أوراق القبض:

$$\text{الخطر الضمني} \leftarrow 100\%$$

$$\text{خطر الرقابة} \leftarrow 100\%$$

$$\text{خطر الاكتشاف المتحقق} \leftarrow 4\%$$

المطلوب: ما هو خطر المراجعة المتحقق؟، وبفرض أن خطر المراجعة المقبول بلغ نسبة 5%، فهل تعتقد أن المراجع قد حصل على أدلة إثبات كافية لحساب أوراق القبض؟.

الحل

- خطر المراجعة المتحقق = خطر الاكتشاف المتحقق × الخطر الضمني × خطر الرقابة

$$4\% = 100\% \times 100\% \times 4\% =$$

وتعني هذه النتيجة أن بعد انتهاء المراجع من عملية المراجعة مازال حساب أوراق القبض (أحد عناصر الأصول المتداولة بقائمة المركز المالي) به تحريف بنسبة 4%.

وبمقارنة خطر المراجعة المتحقق بنسبة 4% مع خطر المراجعة المقبول بنسبة 5%، يمكن القول بأن المراجع قد حصل على أدلة إثبات كافية لحساب أوراق القبض، وأنه حتمًا كان راضيًا عن عملية المراجعة طالما أن خطر المراجعة المتحقق أقل من خطر المراجعة المقبول.

مثال (6): (تدريب عملي للمتدربين)

إذا تو افرت لديك البيانات التالية لحساب الموردون:

$$\text{الخطر الضمني} = 95\%$$

$$\text{خطر الرقابة} = 95\%$$

$$\text{خطر الاكتشاف المخطط} = 3\%$$

$$\text{خطر الاكتشاف المتحقق} = 4\%$$

المطلوب: هل ترى المراجع قد حصل على أدلة الإثبات الكافية لحساب الموردون؟.

الحل

في هذه الحالة يتم مقارنة خطر المراجعة المتحقق بخطر المراجعة المقبول، فإذا كان خطر المراجعة المتحقق أقل من خطر المراجعة المقبول، فإن المراجع يكون قد حصل على أدلة الإثبات الكافية لحساب الموردون، والعكس صحيح.

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

- **خطر المراجعة المتحقق = خطر الاكتشاف المتحقق × الخطر الضمني × خطر الرقابة**

$$= 4\% \times 95\% \times 95\% = 3.6\%$$

وتعنى هذه النتيجة أن بعد انتهاء المراجع من عملية المراجعة كان حساب الموردون (أحد عناصر الالتزامات المتداولة بقائمة المركز المالي) به تحريف بنسبة 3.6%.

- **خطر المراجعة المقبول = خطر الاكتشاف المخطط × الخطر الضمني × خطر الرقابة**

$$= 3\% \times 95\% \times 95\% = 2.7\%$$

وتعنى هذه النتيجة أن المراجع على استعداد أن يقبل القوائم المالية التي تتضمن تحريفًا بعد إتمام عملية المراجعة حتى نسبة 2.7%

وبمقارنة خطر المراجعة المتحقق بنسبة 3.6% مع خطر المراجعة المقبول بنسبة 2.7%، نجد أن المراجع لم يحصل على أدلة إثبات كافية لحساب الموردون، وأنه حتمًا كان غير راضيًا عن عملية المراجعة طالما أن خطر المراجعة المتحقق أكبر من خطر المراجعة المقبول.

(4) العلاقة بين أنواع الخطر وحجم أدلة الإثبات:

- تعتبر العلاقة بين مستوى خطر الاكتشاف (المخطط والمتحقق) مع مستوى خطر المراجعة (المقبول والمتحقق) علاقة طردية، فكلما كان مستوى خطر الاكتشاف **منخفض (مرتفع)**، كلما كان مستوى خطر المراجعة **منخفض (مرتفع)** أيضًا.

- كلما زاد مستوى خطر الاكتشاف المتحقق عن مستوى خطر الاكتشاف المخطط، فإن مستوى خطر المراجعة المتحقق **سيرتفع** عن مستوى خطر المراجعة المقبول، وهو يشير إلى اعتماد المراجع على حجم أدلة إثبات غير كافية، والعكس صحيح.

- تعتبر العلاقة بين مستوى خطر المراجعة المقبول وحجم أدلة الإثبات علاقة عكسية، فكلما كان مستوى خطر المراجعة الذي يمكن قبوله **منخفض**، كلما كان حجم أدلة الإثبات المطلوبة **كبير**، والعكس صحيح.

- تعتبر العلاقة بين مستوى خطر الاكتشاف المخطط وحجم أدلة الإثبات علاقة عكسية، فكلما كان مستوى خطر الاكتشاف المخطط **منخفض**، كلما كان حجم أدلة الإثبات المطلوبة **كبير**، والعكس صحيح.

ويوضح الجدول التالي العلاقة بين نوع الخطر ومستوى الخطر وحجم أدلة الإثبات المطلوبة:

م	أنواع الخطر	مستوى الخطر	حجم أدلة الإثبات المطلوبة	نوع العلاقة
(1)	خطر المراجعة المقبول	مرتفع	منخفض	عكسية
		منخفض	مرتفع	
(2)	الخطر الضمني	مرتفع	مرتفع	طردية
		منخفض	منخفض	
(3)	خطر الرقابة	مرتفع	مرتفع	طردية
		منخفض	منخفض	
(4)	خطر الاكتشاف المخطط	مرتفع	منخفض	عكسية
		منخفض	مرتفع	

الوحدة التدريبية الثالثة

المهارات المتخصصة للمراجع الداخلي
في مجال تقييم مخاطر الأخطاء والغش في البيانات المالية

أولاً: ماهية الأخطاء في البيانات المالية:

إن السواد الأعظم من الأخطاء في البيانات المالية يكون إما عن طريق السهو أو عدم العناية، وإما عن طريق الجهل بالمبادئ المحاسبية واجبة التطبيق في قيد أو تبويب أو تلخيص البيانات المحاسبية المختلفة. كما أن احتمال وقوع خطأ أثناء تنفيذ مراحل العمل المحاسبي من تحقيق وتحليل وتسجيل وتبويب العمليات المالية وعرض النتائج أمر يتعين علينا أن نتوقعه، فالإنسان - كل البشر - معرضون للخطأ، والمحاسبون بشر.

والوقوع في الخطأ أمر لا يحدث من تلقاء نفسه دون سبب أو دافع، ويقع المحاسب في الخطأ عادة نتيجة للإرهاق والتعب والاجتهاد أو للسهو في زحمة العمل اليومي، أو للجهل، أو قلة الحيلة، أو قلة المعرفة بالأصول والمبادئ والأسس والقواعد المحاسبية، أو للتلاعب بأموال ومقدرات المؤسسة.

وقد تقع الأخطاء المحاسبية بحسن نية، أي عن غير قصد أو عمد، ودون أن يكون لدى من ارتكب الخطأ نية الحصول على منفعة أو مغنم بأي شكل من الأشكال من وراء الخطأ. كما أنها قد تقع بسوء نية، أي عن قصد أو عمد وسبق إصرار، وذلك بقصد تحقيق منفعة أو مغنم، ويطلق على هذا النوع من الخطأ اسم "الغش" وذلك تمييزاً له عن الخطأ الذي يقع بحسن نية، ويتم الغش عن طريق التلاعب في المستندات والحسابات في حبكة ترمي إلى إخفاء ما وقع من خطأ مقصود وما يترتب عليه من آثار.

وهكذا، فإن الخطأ من وجهة النظر المحاسبية يعرف بأنه: "هو التحريف أو الحذف أو الإهمال غير المتعمد للمعلومات المالية بالقوائم المالية، أو هو التحريف غير المقصود في القوائم المالية المشتغل على حذف قيمة معينة أو عدم الإفصاح عنها". وقد جرى المحاسبون على تقسيم الأخطاء بأنواعها المختلفة، ومهما كان الغرض من وقوعها أو ارتكابها، إلى الأنواع الرئيسية التالية:

(1) أخطاء الحذف الكلي أو الجزئي للعمليات:

قد يقع الخطأ نتيجة عدم تسجيل عملية (أو عمليات) في سجلات ودفاتر المؤسسة كلياً أو جزئياً، أو عن غير قصد، أي سواء تتم بسوء نية أو حسن نية.

ويقصد **بالحذف الكلي** هو اسقاط اثبات العمليات كلياً في دفتر اليومية، أو عدم ترحيل طرفي قيد اليومية إلى الحسابات المختصة في دفتر الأستاذ، ومثل هذا الخطأ لا يخل بتوازن ميزان المراجعة. واكتشاف أخطاء الحذف الكلي يكون سهل إذا ما كانت العملية قد أثبتت فعلاً في دفتر اليومية، ولم يرحل طرفها إلى دفتر الأستاذ، وذلك عن طريقة مراجعة ترحيل جميع العمليات من دفتر اليومية، أما إذا كانت العملية لم تثبت أصلاً في دفتر اليومية، فعندئذ يصعب اكتشاف الخطأ، ويتم الكشف عنه عادة خلال مراحل عملية المراجعة عن طريق فحص المستندات، أو فحص عناصر الأصول، أو إجراء المقارنات، أو دراسة العلاقات بين المراكز المالية المختلفة، أو وجود دلائل أو قرائن أو شواهد على وقوع العملية أو العمليات التي تم حذفها كلياً، ومن أمثلة أخطاء الحذف الكلي: اسقاط اثبات تحصيل مبلغ من أحد العملاء، أو إيراد من الإيرادات، أو عدم اثبات عملية شراء آجل.

أما **الحذف الجزئي** يحدث عند اسقاط إثبات طرف من طرفي القيد المحاسبي في دفتر اليومية، أو إثباتها بطرفها على وجه صحيح في هذا الدفتر واسقاط ترحيل طرف من طرفي قيد اليومية إلى دفتر الأستاذ. ومن الواضح أن الحذف الجزئي يؤدي إلى عدم توازن ميزان المراجعة، إلا إذا كان هناك خطأ أو أخطاء معوضه وقعت في عملية أو عمليات أخرى، ويتم اكتشاف وتصويب هذا الخطأ عن طريق مراجعة جميع قيود اليومية في دفتر اليومية، وترحيل أطرافها كلها إلى الحسابات المختصة في دفتر الأستاذ.

(2) أخطاء توجيه محاسبي:

يتضمن هذا النوع جميع أخطاء التوجيه والمعالجة الحسابية لعمليات المؤسسة ذات القيم المالية طبقاً للأصول والأسس والمبادئ والقواعد المحاسبية، وقد تقع هذه الأخطاء في أي مرحلة من مراحل العمل المحاسبي، إلا أن أخطرها يقع في مرحلتي التبيويب الأولى وعرض النتائج.

ووجه الخطورة في هذه الأخطاء سواء ارتكبت بحسن نية أو عن جهل، أو بسوء نية، أنها تؤثر في أغلب الحالات على نتيجة نشاط المؤسسة أو على مركزها المالي أو على كليهما في نفس الوقت. ومن أمثلة ذلك: اعتبار المصرف الإيرادي مصروفًا رأسماليًا أو العكس، أو عدم تكوين مخصصات الأهلاك، أو مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بالقدر الواجب.

ومما هو جدير بالملاحظة أن مثل هذه الأخطاء لا تؤثر على تعادل أو توازن ميزان المراجعة، وأنه لا يتيسر كشفها إلا بمراجعة المستندات المؤيدة للعمليات اللازمة للتأكد من صحة التوجيه المحاسبي لتلك العمليات. جدير بالذكر، أنه ليس من الضروري في جميع الحالات أن تتأثر نتيجة النشاط والمركز المالي للمؤسسة بأخطاء التوجيه المحاسبي، فقد يحدث الخطأ في تبويب المصروفات الجارية أو الإيرادات مما يترتب عليه - على سبيل المثال - إدراج مصروف إداري أو بيعي ضمن عناصر المصروفات الصناعية، وهو ما لا يؤثر على صافي أرباح المؤسسة، أو تحميل ح/ الآلات بتكلفة شراء سيارة بدلاً من تحميلها على ح/ السيارات وهو ما لا يؤثر على توازن المركز المالي للمؤسسة.

(3) أخطاء معوضه:

الأخطاء المعوضه هي الأخطاء التي تعوض بعضها البعض، ويطلق عليها البعض الأخطاء المتكافئة، ومن البديهي أنها لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة. وتقع هذه الأخطاء في مرحلة إثبات العمليات في دفتر اليومية، أو في مرحلة الترحيل منها إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ، ولا تؤثر هذه الأخطاء على نتيجة النشاط أو المركز المالي للمؤسسة. ويصعب اكتشاف الأخطاء المعوضه إلا بالقيام بمراجعة حسابية ومستندية دقيقة، وبإعطاء قدر كبير من العناية لمراجعة ترحيل العمليات إلى دفتر الأستاذ.

(4) أخطاء حسابية:

هذه الأخطاء تمس النواحي والعمليات الحسابية من العمليات المالية، ومن أمثلة هذه الأخطاء:

- 1- الأخطاء الحسابية التي تقع في المستندات الأصلية للعمليات، مثل: فواتير وعقود و اتفاقات المشتريات أو المبيعات، أذون صرف وتوريد النقدية، أذون استلام وصرف وارتجاع المخزون بجميع أنواعه.
- 2- الخطأ في جمع خانات الدفاتر والسجلات والبطاقات والكشوف المختلفة، ونقل المجاميع من صفحة إلى أخرى، واستخراج أرصدة الحسابات المختلفة بدفتر الأستاذ العام ودفاتر الأستاذ الفرعية، وتكرار قيد العمليات، والخطأ في حساب الخصم المكتسب أو الخصم المسموح به في الفواتير، والخطأ في الترحيل من دفتر اليومية إلى حسابات الأستاذ المختلفة.

ومما تجدر ملاحظته أن بعض هذه الأخطاء الحسابية يؤثر على توازن ميزان المراجعة، كما أن البعض الآخر يخل بهذا التوازن، ويبدو أن السبيل إلى الكشف عن هذه الأخطاء هو العناية التامة بالمراجعة الحسابية للمستندات والدفاتر والسجلات والكشوف والقوائم، وترحيل أطراف قيود اليومية على الحسابات المختلفة في دفاتر الأستاذ.

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

ثانيًا: ماهية الغش في البيانات المالية:

يعرف الغش من وجهة النظر المحاسبية على أنه: "هو التحريف أو الحذف أو الإهمال المتعمد للمعلومات المالية بالقوائم المالية، أو هو فعل مقصود بهدف إخفاء معالم غش وقع بقصد تحقيق منفعة أو مغنم على حساب المؤسسة وذلك عن طريق التلاعب في البيانات المحاسبية التي تتضمنها المستندات، أو السجلات، أو الدفاتر، أو القوائم المالية". ويمكن القول بأن الغش يرتكب عادةً لتحقيق غرض من الغرضين الأساسيين للتاليين:

(1) اختلاس أصول:

قد يعتمد شخص (أو عدة أشخاص) من العاملين في المؤسسة إلى اختلاس أصل من أصولها، أو إلى استعمال أصل في تحقيق منفعة شخصية على حساب المؤسسة دون مقابل ودون وجه حق، ومن أمثلة ذلك:

1- اختلاس نقدية: ويتم ذلك بطرق عديدة منها اختلاس مبلغ من الخزينة، أو اختلاس قيمة مبيعات نقدية أو مبالغ محصلة من العملاء. ويتم تغطية الاختلاس عادةً بمدفوعات نقدية وهمية تؤيدها مستندات مزورة، أو بعدم إثبات المبالغ المحصلة في الدفاتر والسجلات.

2- اختلاس بعض أصناف المخزون من خامات أو قطع غيار أو مواد مهمات أو انتاج تام أو غير ذلك: ويتم إخفاء هذا الاختلاس بالتلاعب في أذون استلام أو ارتجاع أو صرف المواد، وفي بطاقات وسجلات المخازن عن طريق إثبات أذون صرف وهمية، أو التلاعب في الكميات المنصرفة أو المستلمة أو في نسبة المواد التالفة.

والملاحظ أن اختلاس الأصول لا يمكن أن يتم عادةً في ظل نظام رقابة داخلية سليم يطبق تطبيقًا صحيحًا، ولذلك فإن وقوع الاختلاس يعتبر في حد ذاته دليل على ضعف نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة ووجود ثغرات فيه، أو دليل على التهاون في تطبيق نظام رقابي محكم. وعلى المراجع أن يبذل الجهد في دراسة نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة، والكشف عن نقاط الضعف فيه التي يحتمل استغلالها وتوسيع نطاق المراجعة حيث توجد الثغرات في النظام.

(2) التلاعب في نتيجة النشاط والمركز المالي (الاحتياالي):

هذا النوع من الغش يتم في أغلب الأحوال بإيعاز من الإدارة العليا للمؤسسة وبعلمها وبموافقتها وذلك بهدف التأثير فيما تحققه من نتائج وفي مركزها المالي وإظهاره على غير حقيقته. ويتم التلاعب في نتيجة النشاط والمركز المالي بطرق عدة، نذكر بعضها على سبيل المثال الآتي:

1- التلاعب في تقييم المخزون بأنواعه المختلفة في نهاية السنة المالية: إذ من المعروف أن أية زيادة أو نقص في قيمة المخزون تؤدي تلقائيًا إلى زيادة مماثلة وبنفس القدر في ربحية المؤسسة، أو نقص بنفس القدر في خسارته.

2- التلاعب في تكوين المخصصات: مثل: مخصصات اهلاك الأصول الثابتة ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصص الديون المعدومة، إذن عدم تكوين المخصصات أو تكوينها بمقدار يقل أو يزيد عن القدر الواجب يؤدي إلى التأثير في نتيجة النشاط زيادة أو نقصان بمقدار الفرق بين ما يجب أن تكون عليه قيمة المخصص وبين مقدار المخصص الذي تم تكوينه فعلاً.

3- معالجة بعض عناصر المصروفات الإيرادية على أنها مصروفات رأسمالية أو العكس: أي معالجة بعض المصروفات الرأسمالية على أنها مصروفات إيرادية، مما يؤثر على نتيجة النشاط وعلى المركز المالي للمؤسسة.

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

4- إدراج مبيعات وهمية أو إدراج مبيعات تمت في الفترة التالية ضمن مبيعات الفترة الحالية: وذلك بقصد تضخيم ربحية الفترة الحالية بخلاف الحقيقة.

ويلاحظ أن طرق التلاعب السابقة وغيرها من الطرق الأخرى لا ينعكس أثرها على نتيجة النشاط فقط، وإنما يمتد أثرها أيضاً إلى المركز المالي فيظهره على غير حقيقته.

وهكذا، فإنه يتم الغش عن طريق التلاعب في نتيجة نشاط المؤسسة من ربح أو خسارة وفي مدى تعبير قائمة المركز المالي عن المركز المالي للمؤسسة وذلك بقصد تحقيق منافع ذاتية مباشرة أو غير مباشرة أو أهداف معينة، وهو ما درج تسميته في الفكر المحاسبي بمصطلح "إدارة الأرباح Earnings Management".

وقد يكون الغرض من ممارسة المؤسسة للإدارة الأرباح ما يلي:

1- التأثير على أسعار أسهم المشروع في سوق الأوراق المالية (بورصة الأوراق المالية) بقصد المضاربة فيها بيعها أو شرائها بحسب الأحوال وتحقيق مكسب مادي.

2- قلب نتيجة النشاط من خسارة إلى ربح، أو زيادة الأرباح بقصد تحقيق معدل عالٍ من الربحية مما ينعكس أثره على تقييم أداء الإدارة العليا للمؤسسة.

3- زيادة الربحية بغرض زيادة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة إذا ما كانت المكافأة يتم حسابها على أساس نسبة مئوية من الأرباح الصافية، أو بغرض زيادة حصة العاملين في الأرباح.

4- خفض الربحية بهدف تخفيف عبء الضرائب.

5- إخفاء ضعف المركز المالي أو اظهاره على غير حقيقته بغرض الحصول على قرض من أحد المصارف، أو التأثير على الدائنين لزيادة حدود الائتمان التي يمنحونها للمؤسسة، أو لغير ذلك من أسباب.

وللكشف عن التلاعب في نتيجة النشاط والمركز المالي للمؤسسة، يتعين على المراجع أن يعنى العناية الواجبة بفحص جميع عناصر المركز المالي، وخاصةً جرد وتقييم المخزون بأنواعه من مستلزمات سلعية و انتاج تام أو غير تام وبضائع بغرض البيع وبضائع في الطريق، والتأكد من أن المخصصات المختلفة تم تكوينها بالقدر الواجب، وأن يقوم بمراجعة مستندية دقيقة للعمليات التي تتم في الأسابيع القليلة السابقة على نهاية السنة المالية وللتسويات الجردية، واستعراض وفحص العمليات التي تمت في بداية السنة المالية التالية للسنة موضوع الفحص.

ثالثاً: دور المراجع الداخلي في تحليل مثلث الغش:

يتعين على المراجع الداخلي تحليل أضلاع مثلث الغش والذي يتكون من:

(1) الدوافع:

قد تكون لإدارة المؤسسة أو موظفون آخرون لديها حافز أو واقعة تحت ضغط يشكل دافعاً على ارتكاب الغش.

(2) الفرص:

توجد ظروف معينة قد توفر الفرصة لارتكاب الغش مثل: غياب الضوابط الرقابية أو عدم فعاليتها، أو قدرة الإدارة على الالتفاف حولها.

(3) المبررات:

يمتلك بعض الأفراد مجموعة من القيم الأخلاقية التي تسمح لهم بارتكاب عمل مشين عن قصد وعلم وتبرير، هذا العمل بما يتفق مع أخلاقياتهم، وكذلك هناك بعض الأفراد الشرفاء يمكن أن يرتكبوا الغش حين تفرض عليهم ضغوط كافية، وكلما زاد الدافع أو الضغط كلما زاد احتمال أن يكون الفرد قادراً على التبرير المنطقي لقبول ارتكاب الغش.

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

رابعاً: الطرق العامة لاكتشاف الغش:

قامت جمعية فاحصي الغش المعتمدين (ACFE) بالولايات المتحدة الأمريكية بإجراء دراسات على حالات الغش التي تم اكتشافها في الآونة الأخيرة، وقد تم الإفادة في تقاريرها بمزيد من طرق الاكتشاف الشائعة للغش. وقد تبين أن أقل طرق اكتشاف الغش فعالية تمثلت في طريقة المراجعة الخارجية للقوائم المالية، كما تبين أن هذه الطريقة هي أكثر طرق الرقابة استخداماً في (70%) من المؤسسات التي اكتشف بها حالات غش.

ويمكن تصنيف أكثر الضوابط الرقابية (التي تستخدم بصفة عامة كطرق لاكتشاف للغش) بناءً على كفاءتها وفعاليتها في اكتشاف ومنع الغش، وذلك وفقاً للترتيب التالي:

- (1) قيام إدارة المراجعة الداخلية بالمراجعات المفاجئة. حيث أن مرتكبي الغش لا يعرفون متى سيقوم المراجعين الداخليين بكتشفها. وفي بعض الأحيان، قد يؤدي الاعلان الوهمي للمراجعة المفاجئة إلى قيام مرتكبي الغش بالاعتراف بالغش.
- (2) التدوير الإجباري لمهام وواجبات العاملين.
- (3) الأجازة الإجبارية للعاملين والمديرين التنفيذيين ولمدة لا تقل عن 15 يوم.
- (4) تدريب المديرين والعاملين على اكتشاف الغش.
- (5) تفعيل قسم خاص بفحص الغش ضمن وظيفة المراجعة الداخلية.
- (6) وضع سياسة مضادة للغش ونشرها واعلانها لكافة العاملين بالمؤسسة.
- (7) وضع دليل للسلوك المهني.
- (8) فحص إدارة المؤسسة لضوابط الرقابة الداخلية حيث أن تلك الضوابط تعمل كمقاييس هامة لمنع الغش. وتنقسم الضوابط الرقابية التي تعد أساس نظام الرقابة الداخلية إلى:

1- الضوابط الوقائية:

هي تلك الضوابط التي يتم وضعها لاكتشاف الأخطاء والانحرافات قبل حدوثها، مثل: الفصل بين الوظائف المتعارضة، الرقابة الثنائية على الأعمال الهامة، الإشراف المباشر من قبل المسؤولين على تنفيذ العمليات، وجود بالمؤسسة أجهزة إنذار للسرقة والحريق، وجود أرقام سرية للدخول إلى أنظمة الحاسوب، وجود أنظمة وتعليمات تفصيلية مكتوبة ومعروفة لدى العاملين، ووجود خطة تدريبية للموظفين تتناسب مع احتياجاتهم.

2- الضوابط الكاشفة:

هي تلك الضوابط التي يتم وضعها لاكتشاف الأخطاء والانحرافات عند حدوثها، مثل: إجراء المطابقات بين حسابات البنك والمؤسسة، الجرد الفعلي والمفاجئ للنقدية والمخازن والأصول الثابتة، وجود تقارير تبين محاولات الدخول غير المشروعة إلى الأنظمة والبرامج، وجود وحدات رقابية ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة، ووجود كاميرات للمراقبة.

3- الضوابط التصحيحية:

هي تلك الضوابط التي يتم تصميمها للتأكد من أن الإجراءات التصحيحية للأخطاء والانحرافات قد تم اتخاذها، مثل: إلزام إدارة المؤسسة بمراجعة الإجراءات التصحيحية للتأكد من سلامتها وكفائتها، وجود نظام متابعة للتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، ووجود أنظمة وإجراءات معالجة للأخطاء والانحرافات التي تم اكتشافها.

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

4- الضوابط الرادعة:

هي تلك الضوابط التي تشكل ردة لدى الأفراد للقيام بأية انحرافات أو تجاوزات، مثل: وجود مراجعة داخلية، وضع إشارات وعلامات على مواقع معينة بالمؤسسة تفيد بعدم الدخول إليها إلا للمرخص لهم فقط، وجود حراسة على بعض المواقع ذات الخطورة، ووجود إجراءات عقابية بحق المخالفين والمهملين. جدير بالذكر، يجب أن يحدد بالتفصيل ما هي الضوابط الرقابية التي يتعين تفعيلها من أجل تخفيف مخططات الغش الخاصة بالمؤسسة، أو تخفيف مخطط الغش لعملية معينة بالمؤسسة. كما يتعين على تقييم تلك الضوابط إما في صورة نسبة مئوية (من 1% إلى 100%)، أو في صورة مدى من خلال تصنيف الضوابط الرقابية إلى ثلاث مستويات (ضوابط رقابية ضعيفة أو متوسطة أو قوية).

(10) المراجعة الخارجية للقوائم المالية.

(11) وجود لجنة مراجعة مستقلة.

(12) وجود نظام للمكافآت مقابل الانذار المبكر للغش.

جدير بالذكر، يمكن أن يتم تطوير طرق عامة أخرى لمواجهة الغش بصفة عامة، أو لمواجهة مجموعات محددة لمجالات الغش، أو حتى لمواجهة مخططات الغش الفردية، ومن أمثلة هذه الطرق ما يلي:

(1) الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية من حيث التأهيل المهني والسلوكي لموظفيها.

(2) الاهتمام بتحديد مواطن الضعف في ضوابط الرقابة الداخلية التي يمكن أن تسبب مخاطر أعلى للغش بالمؤسسة.

(3) الجرد المفاجئ للنقدية.

(4) وضع نظام لشكاوى العاملين والبايعين والعملاء.

(5) إجراء التحليل الأفقي والرأسي لبنود القوائم المالية.

(6) تحليل الاتجاهات لبنود القوائم المالية خلال عدة سنوات سابقة (أسلوب المقارنات الأفقية وفقاً للسلاسل الزمنية).

مثال على أسلوب المقارنات الأفقية وفقاً للسلاسل الزمنية:

المقارنة الأفقية			1443هـ	1442هـ	1441هـ (سنة الأساس)	البند
1443هـ	1442هـ	1441هـ				
(1) ÷ (3)	(1) ÷ (2)	(1) ÷ (1)	(3)	(2)	(1)	
%300	%175	%100	1200000	700000	400000	الإيرادات البديلة
%120	%80	%100	60000	40000	50000	مصروفات إدارية
%110	%150	%100	1100000	1500000	1000000	أصول ثابتة

خامساً: الإجراءات التي تتبع عند اكتشاف حالة غش (تلاعب أو اختلاس) وتحليل أسبابه:

(1) الإجراءات التي تتبع عند اكتشاف حالة غش (تلاعب أو اختلاس):

يظن البعض عند ظهور حالات غش أنه يجب توجيه اللوم على من صمم نظام الرقابة الداخلية أو إلى من يقع عليه عبء صيانة النظام، ولكن هذا الظن ليس في محله إذ يحاول نظام الرقابة الداخلية أن يعرقل وقوع الغش ولكنه لا يمنعه. ويمكن تشبيه ذلك بأن وجود الشرطة لا يمنع ظهور حالات السرقة والإجرام

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

ولكن مما لا شك فيه أن عدم وجودها يؤدي قطعاً إلى الفوضى الكاملة. فمثلاً لا توجد أية وسيلة وقائية يمكن أن تمنع الصراف من الاتفاق مع المحاسب المختص على اختلاس مبلغ معين دون أن ينكشف أمرهما. وطبعاً ليس من المتوقع أن تقوم إدارة المراجعة الداخلية أو حتى المراجع الخارجي باكتشاف جميع أنواع الغش ما دامت الرقابة الداخلية سليمة (في نظرهم). وغالباً ما يتم اكتشاف الغش عن طريق التحري عن أي بند غير عادي أو عن طريق الصدفة البحتة، ويكون اكتشاف الغش في هذه الحالة مفاجأة غير متوقعة. فمثلاً قد يكتشف الغش موظف بسيط حل محل موظف آخر قام بإجازة إجبارية نتيجة مرضه، وأحياناً عن طريق تحري أحد العملاء عن فروق في حساباته، وأحياناً باعتراف المذنب نفسه خوفاً من أن ينكشف أمره بمعرفة آخرين. وفي حالة اكتشاف أي غش ينبغي أن تتم الإجراءات التالية:

- 1- إبلاغ أي مدير مسئول في المؤسسة عن الواقعة في حال اكتشافها، وغالباً ما تبلغ مثل هذه الوقائع إلى المدير المالي أو مدير الحسابات.
- 2- تقديم تقرير بالواقعة إلى شركة التأمين إذا كان الموظف مؤمناً عليه ضد الخيانة، وذلك لإعطائها فرصة إجراء التحريات بطريقتها الخاصة. وينبغي أن يتم ذلك في الحدود الزمنية المنصوص عليها في بوليصة التأمين.
- 3- إخطار إدارة المراجعة الداخلية بالمؤسسة إذ يساعد ذلك كثيراً في تتبع الغش والتعرف على أسبابه وتقديم الاقتراحات اللازمة لتفادي وقوعه مستقبلاً.
- 4- إخطار إدارة الشؤون القانونية حتى تتخذ الإجراءات القانونية اللازمة في الوقت المناسب.
- 5- إذا كان الغش أخفى عن طريق التلاعب في حسابات العملاء، فينبغي الاتصال بهم بطريقة سريعة لإرسال كشوف حسابات تبين حركة العمليات للتعرف على الأرصدة الصحيحة وذلك لحصر مبالغ الاختلاسات.
- 6- إبعاد الموظف المشتبه فيه عن أعماله حتى لا تكون الفرصة مواتية للتلاعب في الحسابات لتغطية أو تصحيح تلاعب سابق وإخفاء معالم جريمته.
- 7- الاتصال بزملاء المختلس في العمل وإجراء التحريات اللازمة عن حالة المختلس إذ قد تفيد كدليل لإثبات واقعة الغش.

وتشكل لجنة في الحال تضم مدير إدارة المراجعة الداخلية ومدير الشؤون القانونية لحصر الأشخاص الذين لهم صلة بالاختلاسات والتعرف على واجباتهم وحالتهم المالية، وكذلك للقيام بحصر الأموال أو الأصناف أو العهد التي تكون قد اختلست، والحصول على المستندات اللازمة التي تثبت وجود الاختلاس عن طريق مراجعة الدفاتر والقيام بالجرد. وقد يتطلب الأمر أن تطلب اللجنة إجراء التحفظ اللازم على الدفاتر المحاسبية، وهنا ينبغي استعمال دفاتر جديدة حتى لا يتعطل قيد العمليات الجارية. وبالنسبة لحالات الاختلاس الواسعة النطاق قد ترى اللجنة إجراء التحفظ على مكاتب جميع الموظفين المشكوك في تصرفاتهم، فإذا كان المختلس مثلاً مندوب تحصيل ولم يقدم في تقريره اليومي متحصلات عميل معين، فربما يكون قد قام باختلاسات مماثلة من عملاء آخرين مع تغطية الغش بوسائل مختلفة. وبالمثل إذا كان المختلس أحد أمناء المخازن، ووجد عنده عجز مخزني في أحد الأصناف، فربما يكون هناك بضائع تالفة وضعت مع الأصناف السليمة، أو أن هناك صناديق فارغة تم فرزها باعتبارها معبأة.

وتقوم اللجنة بفحص المستندات والقيود للتعرف على أية عمليات غير عادية أو مستندات تم التلاعب فيها، أو تزوير توقيعاتها، وهنا يتعقب الفاحص الأخطاء في الجمع والترحيل ومقارنة النسخ الأصلية للمستندات بصورها وذلك لمحاولة الحصول على أدلة إثبات تفيد واقعة الغش. وطبعاً هناك بعض الأدلة يكون من

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

الصعب تتبعها كما في حالة تزوير التوقعات، أو كما في حالة اتفاق المختلس مع أحد الموردين على أن يرسل إلى المؤسسة فاتورتين أصليتين عن عملية واحدة، وتقوم المؤسسة بسدادهما مع اقتسام الأموال المدفوعة بالزيادة بين المورد والمختلس الذي انتهز فرصة وجود نقطة ضعف في نظام الرقابة الداخلية. ويلاحظ أن تحريات اللجنة إذا تمت بطريقة سليمة، فإن المؤسسة قد تتمكن من استرداد المبلغ من المختلس، أما إذا تمت بطريقة غير منظمة فقد تتواجد الفرصة للمختلس لكي يهرب من المسؤولية. كما يلاحظ عند أخذ أقوال المختلس أنه كثيراً ما يدلى بأقوال غير حقيقية، أو لا يدلى بشيء بالمرّة. وهنا لا ينبغي مواجهة المختلس دفعة واحدة بجميع المستندات التي تثبت إدانته في محاولة لإثبات كذبه، بل يتم مواجهته بها في الوقت المناسب، بحيث يمكن أخذ اعترافات جديدة عن عمليات لم يكتشف بعد أمرها. ويفضل الحصول على اعترافات المتهم ولكن لا ينبغي أن يكون ذلك تحت ضغط أو تهديد أو بإعطاء وعد كتابي بعدم تبليغ النيابة. ويجب أن تتم الاعترافات بناء على رغبة المختلس نفسه، مع بيان المستندات والقيود بالذات التي تم التلاعب فيها، ويفضل أن يكون الاعتراف مكتوباً بخط يد المختلس مع التوقيع على كل صفحة. وحتى إذا لم يقبل المختلس الاعتراف بالاختلاسات التي ارتكها، فهنا يفضل أخذ مستند كتابي منه برأيه، ولا ينبغي منعه من دفع التهمة عنه، ولكن يفضل بيان الأسباب التي يركز عليها رأيه في الموضوع، ومثل هذا المستند سوف يكون مفيداً في حالة وجود ما يكذب أقواله. ويلاحظ عدم أخذ أية إجراءات قانونية إلا إذا كانت الأدلة قاطعة حتى لا يتطور الأمر إلى رفع قضية على الشركة نفسها.

(2) تحليل أسباب حالة غش (تلاعب أو اختلاس):

تقدم اللجنة المشكلة لفحص واقعة الاختلاس تقريراً مفصلاً بعد الانتهاء من عملها، ويتضمن هذا التقرير تفصيل الطريقة التي تم بموجها الاختلاس، وبيان المستندات التي اتخذت كإثبات لواقعة الغش، وبيان من عاونوا المختلس والذين كانوا طرفاً في العملية، ونطاق الاختلاس، ومبلغه، والفترة التي ارتكبت خلالها. وعلى إدارة المراجعة الداخلية أن تقوم في الحال بدراسة نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية، وكيف يسرت للمختلس الإقدام لارتكاب الاختلاس عن طريق استغلاله لثغرات الضعف المذكورة.

ويلاحظ أن ظهور الاختلاس لا يعنى أبداً فشل نظام الرقابة الداخلية فشلاً كاملاً، إذ قد يرجع ذلك إلى ضعف الإدارة نفسها، أو إلى وجود تواطؤ بين الموظفين أو مع الغير. وفي حالة التأكد من وجود نقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة، ينبغي وضع الإجراءات الكفيلة بإدخال التحسينات اللازمة حتى يمكن منع حدوث اختلاسات مماثلة مستقبلاً، وحتى يمكن "حماية ذوى النفوس الضعيفة من ذاتهم". كما ينبغي دراسة نفسية المختلس، والأسباب التي دعت به إلى ارتكاب جريمته، إذ أن تفهم تلك الأسباب تجنب الشر قبل حدوثه وذلك عن طريق ملاحظة تصرفات الموظفين وخاصّة من لهم صلة بالنقدية أو البضاعة. وقد يكون مفيداً في هذا الصدد بيان الأسباب النفسية التي تشجع ظهور حالات الاختلاس ومنها:

- 1- نقص الموارد المالية لدى المختلس مع افتراضه أن المؤسسة سوف لا تضار كثيراً نتيجة الاختلاس لأن لديها من الأموال الكثير. ويبدأ المختلس عادةً بأخذ الأموال على اعتبار أنها سلفة مؤقتة ولمدة بسيطة وسوف يسدها قبل أن ينكشف أمره، وكثيراً ما يقدم المختلس على هذا العمل وهو يعتقد تماماً أن ما يفعله في ضوء الظروف التي يعيش فيها وفي ضوء الظروف المحيطة بالعمل ليس بالعمل المشين.
- 2- اقتناع المختلس أن ما يحصل عليه من أجر لا يتناسب مع العمل الذي يقوم به. ويأخذ هذا الشعور بالازدياد بالذات في أوقات التضخم عندما يصبح المختلس غير قادر على تحمل أعباء المعيشة.

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

- 3- مواجهة حالة مالية طارئة كمرض مفاجئ لأحد أفراد عائلته مع عدم الاحتياط لهذا الموقف من قبل.
- 4- الرغبة في تحسين الأحوال المعيشية في وقت أقصر مع عدم وجود ميل إلى الادخار.
- 5- حب المقامرة خاصة إذا كان ذلك بأموال الغير.

سادسًا: المسؤولية عن حدوث الأخطاء والغش في البيانات المالية:

تعتبر إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن منع واكتشاف الأخطاء والغش في البيانات المالية، وذلك من خلال متابعتها وتنفيذها المستمر للنظم المحاسبية الملائمة ولنظم الرقابة الداخلية، مع العلم بأن تطبيق هذه النظم يقلل من حدوث الأخطاء والغش، ولكنه لا يلغي تمامًا إمكانية حدوثها. وجدير بالذكر، لا يعتبر المراجع الداخلي، ولا يمكن أن يعتبر، مسئولًا عن منع حدوث الأخطاء والغش في البيانات المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن إجراءات المراجعة الفترية والسنوية التي يقوم بها المراجع الداخلي قد تكون مع ذلك رادعة لمسببات حدوث الأخطاء والغش.

سابعًا: تقييم مخاطر الأخطاء والغش في البيانات المالية:

تعتبر عملية تقييم مخاطر الأخطاء والغش في البيانات المالية عملية معقدة، وبشكل خاص عندما يواجه المراجع مسؤولية جسيمة عن فشل عملية المراجعة، على الرغم من وجود نظام رقابة داخلية قوي لدى المؤسسة. ويلعب التقييم الدقيق لمخاطر الأخطاء والغش في البيانات المالية دورًا مهمًا في تحقيق كفاءة وفعالية عملية المراجعة، مما يعمل على تجنب فشل عملية المراجعة، وبالتالي تجنب التعرض للمسؤولية المترتبة على ذلك الفشل. وقد أكد معهد المراجعين الداخليين (IIA) إلى ضرورة أن تبدأ أنشطة المراجعة الداخلية للمؤسسة بعملية تقييم المخاطر وخاصة مخاطر الأخطاء والغش في البيانات المالية. وهنا يجب مراعاة ما يلي:

- (1) يجب على المراجع عند التخطيط لعملية المراجعة، تقدير خطورة كون الأخطاء والغش في البيانات المالية قد يؤديان إلى تحريفات جوهرية في تلك البيانات، كما أن عليه الاستفسار من إدارة المؤسسة عن أي أخطاء هامة أو حالات غش تم اكتشافها.
- (2) بالإضافة إلى مواطن الضعف في تصميم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة، أو عدم الالتزام بالضوابط الداخلية الموضوعية، فإن الحالات التي من شأنها زيادة مخاطر الأخطاء والغش في البيانات المالية، تتضمن ما يلي:

1- الشكوك حول أمانة أو كفاءة إدارة المؤسسة:

- يسيطر على إدارة المؤسسة فرد واحد أو مجموعة صغيرة من الأفراد، وليس هناك مجلس أو لجنة فعالة للإشراف عليهم.
- وجود فشل مستمر في تصحيح نقاط الضعف الرئيسية في الرقابة الداخلية.
- وجود نسبة عالية من التغييرات بين موظفي المحاسبة والمالية الرئيسيين (معدل دوران العاملين بالإدارة المالية مرتفع جدًا).
- وجود نقص هام ولفترة طويلة في موظفي قسم الحسابات وإدارة المراجعة الداخلية.
- وجود تغييرات متكررة في المستشارين القانونيين أو المراجعين الخارجيين.

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

2- الضغوط غير الاعتيادية من داخل أو خارج المؤسسة:

- أن نشاط المؤسسة في انحدار، وازدياد حالات الفشل أو العسر المالي.
- وجود رأس مال عامل (الأصول المتداولة – الالتزامات المتداولة) غير ملائم بسبب انخفاض الأرباح أو التوسع السريع غير المدروس.
- حاجة المؤسسة إلى تحسين الربحية لغرض دعم سعر أسهمها في السوق، وذلك بسبب وجود عرض متوقع للاكتتاب العام في أسهم المؤسسة لزيادة رأسمالها، أو لشرائها، أو لأسباب أخرى.
- تعتمد المؤسسة بكثرة على سلعة واحدة أو عميل واحد، أو على سلع وعملاء قليلين.
- الضغوط المالية على الإدارات العليا.
- الضغط الذي يمارس على موظفي الحسابات لإنجاز البيانات المالية في فترة قصيرة غير عادية.

3- المعاملات غير الاعتيادية:

- المعاملات غير الاعتيادية مع قرب نهاية السنة المالية (خاصةً التلاعب في أرقام المخزون)، والتي لها تأثير مهم على الأرباح.
- المبالغة في أجور خدمات مدفوعة (مثلًا إلى المحامين والاستشاريين أو الوكلاء) والتي تبدو مفرطة بالمقارنة مع الخدمات المقدمة.

4- المشاكل المتعلقة بالحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة:

- الدفاتر والسجلات غير المناسبة، مثل: الملفات الناقصة، والكشط والتعديلات الكثيرة داخل الدفاتر السجلات والحسابات والمعاملات التي لا تسجل طبقًا للإجراءات.
- التوثيق غير المناسب للمعاملات، مثل: عدم وجود المستندات المؤيدة للمعاملات الاقتصادية.
- إجابة لإدارة المؤسسة المراوغة أو غير المعقولة على استفسارات المراجعة.

ثامناً: جلسات العصف الذهني كأشهر طرق اكتشاف الغش:

تمثل جلسة العصف الذهني مناقشة مفتوحة وحررة بين أعضاء فريق المراجعة مع الاستعانة ببعض المتخصصين في النشاط محل المراجعة، وذلك لتبادل الآراء والأفكار وإثارة التساؤلات ووضع إجابات، وكذلك تبادل الخبرات. ولا تقتصر جلسات العصف الذهني على مرحلة تخطيط عملية المراجعة فحسب، ولكنها تمتد لتشمل جميع مراحل جمع المعلومات. ولما كان المراجعون يجمعون بيانات بصفة مستمرة أثناء عملية المراجعة، لذلك يجب أن يبحث قائد الفريق عن فرص لممارسة العصف الذهني طوال هذا الوقت، كما قد يختار بعض المراجعين الالتقاء لعقد جلسة عصف ذهني قرب انتهاء عملية المراجعة لدراسة نتائج وخبرات كل أعضاء الفريق.

ويتمثل الهدف من جلسات العصف الذهني في الآتي:

- (1) تحسين الاتصال بين أفراد فريق المراجعة ذوي الخبرات المتباينة، مما يتيح الفرصة لاكتساب وتفهم المعلومات والمعرفة المتوافرة لدى أفراد الفريق المحنكين عن خبراتهم وتجاربهم السابقة، ونقل خبرات ارتكاب الغش، وكيفية إخفائه، واكتشافه إلى باقي أفراد الفريق.

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

(2) إيجاد عقلية مناسبة لإجراء عملية المراجعة في ضوء نمو واشتراطات الشكك المهني، وذلك بغرض عقلية متسائلة ومتشككة لدى جميع أفراد الفريق، وهو الأمر الذي يزيد من فعالية إجراءات المراجعة.

(3) تتيح جلسات العصف الذهني تبادل المعلومات والأفكار الجديدة أثناء عملية المراجعة بين أعضاء الفريق.

(4) تذكير المراجعين بأن إمكانية تعرض المؤسسة للغش موجودة في كل عملية مالية، على الرغم من أنه قد توجد تصورات سابقة عن نزاهة وصدق الإدارة.

ويجب الأخذ في الاعتبار عند تخطيط جلسات العصف الذهني ما يلي:

(1) تحديد الغرض من الجلسة، فعادةً ما يكون الهدف هو توليد أفكار بخصوص كيفية ارتكاب غش وإخفائه، ومدى وجود دوافع وفرص ومبررات لارتكاب الغش (أضلاع مثلث الغش)، وسبل التعرف على مخاطر الغش وتقييمها.

(2) تحديد المدة الزمنية المناسبة للجلسة الواحدة، وتشير الدراسات المهمة بهذا الشأن إلى أن مدة المناسبة لجلسة العصف الذهني هي ساعة واحدة.

(3) تحديد المحاور الأساسية للجلسة القادمة لتحفيز الأفراد على توليد أفكار ومعلومات جديدة، وشغل تفكيرهم بالموضوعات الأساسية ما بين كل جلسة وما يليها.

(4) تحديد الهدف من جلسة العصف الذهني بلغة سهلة وواضحة يستطيع أن يفهمها جميع أفراد فريق المراجعة على اختلاف خبراتهم وإمكاناتهم، وذلك لمساعدتهم في توليد أفكار خلاقية وعملية.

(5) يجب وضع أفراد فريق المراجعة في حالة تبادل للأدوار لمساعدتهم على توليد الأفكار والابداع، مثل تخيل بعض أفراد الفريق أنهم في وضع الإدارة، أو من يمكنهم ارتكاب الغش ومحاولة الإجابة عن بعض الأسئلة مثل:

1. إذا كنت في وضع المسئول المالي، هل توجد دوافع أو فرص أو مبررات لارتكاب الغش وإخفائه؟.

2. إذا كنت في وضع أمين الخزينة، كيف يمكن أن تختلس النقدية وتخفي هذا الاختلاس؟.

3. إذا كنت في وضع أمين المخزن، كيف يمكن أن تسرق من المخزن وإخفاء هذه السرقة مع احتمالية وجود جرد؟.

(6) يراعى إعطاء الفرصة والحافز لكل عضو في فريق المراجعة لكي يدلي بأفكاره وتساؤلاته دون خوف من وصفها بأوصاف لا تليق (مثل أنها ساذجة أو غبية)، لأن مثل هذه الأمور سوف تجعل البعض يحجم عن عرض أفكاره، ولذلك فإنه من الشروط الأساسية لنجاح جلسات العصف الذهني مراعاة ما يلي:

1. لا توجد في جلسات العصف الذهني أسئلة ساذجة أو أفكار غبية.

2. لا يؤخذ بهرمية السلم الوظيفي، بمعنى الترتيب حسب الخبرة، أو مستوى الكفاءة، أو رتبة المراجع، وبالتالي لا توجد هيمنة في الجلسة من بعض أفراد الفريق (مثل مات يحدث في مدارس الصاعقة).

3. يجب أن يشعر أفراد الفريق من المراجعين المبتدئين بالأمان تجاه المساهمة بأفكارهم.

الوحدة التدريبية الرابعة

المهارات المتخصصة للمراجع الداخلي
في مجال المراجعة المالية التحليلية (أو الفحص التحليلي)
في الوحدات الحكومية

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

أولاً: منهج المراجعة التحليلية (أو الفحص التحليلي) في الوحدات الحكومية:

(1) التحليل المالي لبيانات الحكومة:

1- التحليل الأفقي:

يقوم التحليل الأفقي على مقارنة الأرقام الواردة بالموازنة العامة للدولة لعدة فترات محاسبية متتالية من خلال سلسلة زمنية، وذلك من أجل حصر وتحديد الفروق والتغيرات من سنة مالية إلى السنة المالية التالية لها، مع حساب وتحديد نسبة هذا التغير وذلك على أساس اتخاذ السنة المالية الأولى في السلسلة الزمنية المختارة **كسنة أساس**، وذلك بهدف الحصول على معلومات تفيد في اتخاذ القرارات الخاصة بالتخطيط لإعداد الموازنة المقبلة.

مثال (1):

يوضح الجدول التالي تطور إجمالي بنود الإنفاق على المشتريات الحكومية خلال الفترة من عام 2015 حتى عام 2021 ونسبة هذا التطور لإحدى الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، كما يلي:

تطور إجمالي بنود الإنفاق على المشتريات الحكومية

خلال الفترة من 2010 إلى 2016 (بالمليون ريال سعودي)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	البيان
40	34	25	17	19	16	6	لوازم التشغيل
19	13	14	10	11	10	4	المعدات والسيارات
59	47	39	27	30	26	10	الإجمالي
%490	%370	%290	%170	%200	%160	--	نسبة التطور

نسبة التطور = إجمالي سنة المقارنة – إجمالي سنة الأساس (عام 2015) × 100

إجمالي سنة الأساس (عام 2015)

نسبة التطور عام 2016 = $100 \times \frac{30 \text{ مليون ريال} - 10 \text{ مليون ريال}}{10 \text{ مليون ريال}}$ = %160

10 مليون ريال

نسبة التطور عام 2017 = $100 \times \frac{26 \text{ مليون ريال} - 10 \text{ مليون ريال}}{10 \text{ مليون دينار}}$ = %200

10 مليون دينار

نسبة التطور عام 2018 = $100 \times \frac{27 \text{ مليون ريال} - 10 \text{ مليون ريال}}{10 \text{ مليون ريال}}$ = %170

10 مليون ريال

نسبة التطور عام 2019 = $100 \times \frac{39 \text{ مليون ريال} - 10 \text{ مليون ريال}}{10 \text{ مليون ريال}}$ = %290

10 مليون ريال

نسبة التطور عام 2020 = $100 \times \frac{47 \text{ مليون ريال} - 10 \text{ مليون ريال}}{10 \text{ مليون ريال}}$ = %370

10 مليون ريال

نسبة التطور عام 2021 = $100 \times \frac{59 \text{ مليون ريال} - 10 \text{ مليون ريال}}{10 \text{ مليون ريال}}$ = %490

10 مليون ريال

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

يتضح مما سبق، أن هناك ثمة ارتفاعاً ملحوظاً في الاعتمادات المالية المخصصة لبنود الشراء الحكومي خلال سنوات السلسلة الزمنية، كما شهدت فترة الدراسة تطوراً مذهلاً في تلك الاعتمادات علي شكل قفزات من 10 مليون ريال في عام 2015 إلى 59 مليون ريال في عام 2021 أي بنسبة تطور قيمته 490%، إلا أنه في عام 2018 كانت الجامعة تنتهج فلسفة ضغط الإنفاق على المشتريات الحكومية.

• مثال تطبيقي للمتدربين غير محلول:

فيما يلي بيان ببعض بنود الإنفاق على المشتريات الحكومية خلال الفترة من عام 1439 حتى عام 1443 لإحدى الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية: (المبالغ بالمليون ريال سعودي)

البيان	1439	1440	1441	1442	1443
مستلزمات التشغيل	28	45	60	80	70
مستلزمات خدمية	32	50	90	120	110
رواتب	30	60	70	80	75
مكافآت	10	25	30	40	25

المطلوب: كتابة تقرير يوضح نسبة تطور بنود الإنفاق السابقة للجامعة الحكومية، مع تحديد العام الذي انتهجت فيه الجامعة فلسفة ضغط الإنفاق الحكومي.

2- التحليل الرأسي:

(تعتمد موازنة البنود التي تنتهجها معظم الدول العربية على التبويب الموضوعي، وهو تقسيم الإيرادات والمصروفات إلى أبواب، ثم تقسيم الأبواب إلى بنود، ثم تقسيم البنود إلى أنواع، مثل: الباب الأول في المصروفات في الموازنة العامة لجمهورية مصر العربية هو باب الأجور والمرتبات، والذي يقسم إلى بنود مثل: بند المرتب الأساسي وبند الأجور المتغيرة، ويقسم بند الأجور المتغيرة إلى أنواع مثل: بدل طبيعة عمل، بدل تمثيل واستقبال، بدل انتقال، بدل سكن، علاوة خاصة، علاوة اجتماعية، أجور إضافية، منحة عيد العمال، ... الخ).

ويقوم التحليل الرأسي على المقارنة بين عناصر المصروفات كأبواب، أو بين عناصر الإيرادات كأبواب. ويمكن التوسع في التحليل على مستوى البنود داخل الأبواب، ثم الأنواع داخل البنود سواء بالنسبة للإيرادات أو المصروفات.

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

مثال (2):

يوضح الجدول التالي نسبة كل باب من أبواب المصروفات إلى إجمالي المصروفات للموازنة العامة لجمهورية مصر العربية عن عامي 2020 ، 2021:

بيان بأبواب المصروفات للموازنة العامة لجمهورية مصر العربية

2021		2020		المصروفات
%	جنيه	%	جنيه	
%25	150	%20	100	باب أول : الأجور والمرتبات
%16	100	%14	70	باب ثاني : مستلزمات سلعية وخدمية
%14,2	80	%16	80	باب ثالث : وسائل نقل ومعدات وتجهيزات
%35	215	%40	200	باب رابع: المشاريع الإنشائية والصيانة والاستهلاكات
%8,1	50	%10	50	باب خامس: المصروفات المحلية والمدفوعات التحويلية
%100	600	%100	500	إجمالي المصروفات (بالمليون جنيه)

نسبة كل باب من أبواب المصروفات إلى إجمالي المصروفات = $100 \times \frac{\text{مبلغ الباب}}{\text{إجمالي المصروفات}}$

نسبة باب الأجور والمرتبات إلى إجمالي المصروفات = $100 \times \frac{\text{مبلغ باب الأجور والمرتبات}}{\text{إجمالي المصروفات}}$

عام 2020 = $100 \times \frac{100 \text{ مليون جنيه}}{500 \text{ مليون جنيه}} = 20\%$

عام 2021 = $100 \times \frac{150 \text{ مليون جنيه}}{600 \text{ مليون جنيه}} = 25\%$

ويلاحظ من الجدول السابق أن نسبة الأجور والمرتبات لإجمالي المصروفات في عام 2020 كانت 20%، بينما ارتفعت في عام 2021 إلى 25%، ونفس الوضع بالنسبة للمستلزمات السلعية والخدمية حيث كانت في عام 2020 نسبة 14% وارتفعت إلى نسبة 16% في عام 2021، حيث اتجهت الدولة إلى زيادة الإنفاق في هذه الأبواب، على عكس ذلك نجد أن نسبة المشاريع الإنشائية والصيانة والاستهلاكات كانت 40% في عام 2020، حيث انخفضت إلى 35% في عام 2021 ونفس الشيء بالنسبة لكل من نسبة وسائل النقل ومعدات وتجهيزات، ونسبة المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية، حيث اتجهت الدولة إلى خفض الإنفاق في هذه الأبواب.

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

• مثال تطبيقي للمتدربين غير محلول:

فيما يلي بيان بأبواب المصروفات للموازنة العامة للمملكة العربية السعودية خلال العامين 1442 و 1443: (المبالغ بالمليار ريال سعودي)

1443	1442	المصروفات
496	495	باب أول : تعويضات العاملين
205	203	باب ثاني : السلع والخدمات
27	24	باب ثالث : نفقات تمويل
30	28	باب رابع: الإعانات
3	4	باب خامس: المنح
70	69	باب سادس: المنافع الاجتماعية
91	97	باب سابع: المصروفات الأخرى
922	920	إجمالي المصروفات (بالمليار ريال سعودي)

المطلوب: كتابة تقرير يوضح نسبة كل باب من أبواب المصروفات للموازنة العامة للمملكة العربية السعودية خلال العامين 1442 و 1443، مع تبيان اتجاه الدولة للوضع الاقتصادي في عام 1443، هل هو الرغد أم التقشف، أم اتجاه متوازن في الإنفاق؟.

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

3- التحليل باستخدام النسب المالية:

النسبة المالية هي علاقة رقم بأخر.

مثال (3):

يوضح الجدول التالي تطور الإيرادات، والنفقات، والعجز لإجمالي الموازنة العامة لإحدى الدول خلال الفترة من عام 2007 إلى عام 2021: (المبالغ بالمليون)

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	العجز
2007	1429	1953	524
2008	1794	2888	1094
2009	2318	2977	659
2010	3108	4156	1948
2011	3688	5745	2057
2012	4621	6789	2168
2013	7263	9892	2629
2014	8322	132286	3964
2015	9749	14497	4748
2016	10371	16804	6433
2017	11312	18476	7164
2018	12972	21026	8234
2019	15449	24530	9081
2020	19020	33460	14440
2021	21267	33400	12133

بالنظر إلى الجدول السابق نجد أنه الإيرادات العامة زادت من 1429 مليون عام 2007 إلى حوالي 21267 مليون عام 2021 أي بما يزيد على 14 مرة، كذلك زادت النفقات العامة من 1953 مليون عام 2007 إلى حوالي 33400 مليون عام 2021 أي بما يزيد على 17 مرة.

$$\begin{aligned} & - \text{عدد مرات الزيادة في الإيرادات العامة} = \frac{21267 \text{ الإيرادات العامة عام 2021}}{1429 \text{ الإيرادات العامة عام 2007}} = 14 \text{ مرة} \\ & - \text{عدد مرات الزيادة في النفقات العامة} = \frac{33400 \text{ النفقات العامة عام 2021}}{1953 \text{ النفقات العامة عام 2007}} = 17 \text{ مرة} \end{aligned}$$

ومن الطبيعي أن يؤدي زيادة النمو في النفقات العامة (17 مرة) بالنسبة لزيادة النمو في الإيرادات العامة (14 مرة) إلى تزايد العجز الإجمالي للموازنة العامة للدولة والذي يعبر عنه بالفرق بين إجمالي النفقات العامة وإجمالي الإيرادات العامة من 524 مليون عام 2007 إلى حوالي 12133 مليون عام 2021 أي ما يزيد عن 23 مرة.

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

مثال (4):

يوضح الجدول التالي الفجوة بين الإيرادات والنفقات الفعلية ومعرفة تطورها لإحدى الدول النامية :
الإيرادات والنفقات الفعلية خلال الفترة من عام 2017 إلى عام 2021 (بالمليون)

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
مجموع الإيرادات الفعلية	1001	1033	1359	1306	1328
مجموع النفقات الفعلية	320	817	1282	1380	1474
نسبة المنصرف	%32	%79	%94	%105,6	%110,9
الفائض / (العجز)	681	216	77	(74)	(146)
	الفائض	الفائض	الفائض	العجز	العجز

ولقد حسبت نسبة المنصرف للإيرادات على سبيل المثال لعام 2017 كالآتي:

$$100 \times \frac{\text{مجموع النفقات الفعلية}}{\text{مجموع الإيرادات الفعلية}} =$$

$$100 \times \frac{320}{1001} = 32\% \text{ تقريباً}$$

ويتضح مما سبق، أن هناك فجوة بين مجموع الإيرادات الفعلية ومجموع النفقات الفعلية إلا أن هذه الفجوة أخذت في التقلص وقاربت على الانتهاء في عام 2019، وهذا بالطبع ليس في صالح الدولة، إلا أنه في عام 2020 سجلت الموازنة عجزاً قدره 74 مليون (1306 – 1380)، وشهد عام 2021 ارتفاع كبير في العجز بلغ 146 مليون (1328 – 1474).

سؤال هام: كيف تقوم الدولة في هذه الحالة بتدوير وتغطية العجز الحادث في الموازنة؟؟.

يحتاج الأمر إلى تعظيم الإيرادات وترشيد النفقات مع اتباع سياسة كفاءة الإنفاق الحكومي، مع اتجاه بعض الدول إلى الاعتماد على فرض مزيد من الضرائب على المواطنين، إلى جانب الاعتماد على القروض الداخلية والخارجية وما لها من آثار سلبية من جراء احتمالية عدم القدرة على سداد أصل هذه القروض وما تتبعها من الفوائد الضخمة لهذه القروض، مما يجعل الدولة عرضة لإشهار إفلاسها.

ثانياً: المدخل التقليدي لتقارير الرقابة المالية وتقييم الأداء المالي الحكومي:

(1) المدخل التقليدي لتقارير الرقابة المالية وتقييم الأداء المالي الحكومي:

أحد الشروط الهامة للرقابة المالية ضرورة مقارنة الأداء المالي المخطط مع الأداء المالي الفعلي، وأن جوهر ونجاح هذه الرقابة المالية مرهون بتحقيق التوازن في وحدة قياس الأداء المخطط أو الفعلي، أو بمعنى آخر أن يكون الفاصل الزمني للأداء المخطط يتساوى مع الفاصل الزمني للأداء الفعلي، فلا يمكن مقارنة رقم للأداء المالي المخطط السنوي مع رقم للأداء المالي الفعلي اليومي أو الأسبوعي أو الذي يغطي بضعة شهور في السنة المالية. وفي الوحدات الحكومية كان في الأغلب يتم تلبية هذا المتطلب الجوهرية فقط مرة واحدة في السنة عند إعداد الحساب الختامي للوحدة الحكومية، حيث تتعادل وحدات القياس أو الفواصل الزمنية للقياس المالي، ويكون هكذا:

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

تقرير الرقابة المالية وتقييم الأداء المالي الختامي للوحدة الحكومية

بيان	الأداء المالي السنوي المخطط 1443 موازنة	الأداء المالي السنوي الفعلي 1443 فعلى	الانحراف	الأسباب
رواتب	100000	120000	-20000 في غير صالح الوحدة	توظيف عمالة
مكافآت	80000	90000	-10000 في غير صالح الوحدة	توظيف عمالة
مستلزمات سلعية	300000	250000	+50000 في صالح الوحدة	تغيير الموردون
إيجار	120000	120000	لا يوجد انحراف عن المخطط	--

(2) المدخل المعاصرة لتفعيل الرقابة المالية وتقييم الأداء المالي الحكومي:

1- مدخل الرقابة المالية وتقييم الأداء المالي الحكومي (12/1 من الاعتماد المالي (المخصص المالي):

يعتمد هذا المدخل على تقسيم الاعتماد السنوي للمصروفات للوحدات الحكومية على 12 شهر، حتى يمكن تحديد مقدار ونصيب كل شهر من أشهر السنة المالية من الاعتمادات المالية السنوية. وبحيث تجرى مقارنة عادلة بين الاعتماد الشهري المخطط والاعتماد الشهري الفعلي، وذلك كما يلي:

تقرير الرقابة المالية وتقييم الأداء المالي الشهري للوحدة الحكومية

بيان	الاعتماد المالي السنوي المخطط 2021 موازنة	الاعتماد المالي الشهري المخطط 2021 موازنة	الأداء المالي الشهري الفعلي 2021 فعلى	الانحراف
رواتب	12000000	1000000	1000000	لا يوجد انحراف عن المخطط
مكافآت	24000000	2000000	1900000	+100000 في صالح الوحدة
مستلزمات سلعية	36000000	3000000	3150000	-150000 في غير صالح الوحدة

ويوجه انتقادات لهذا المدخل من حيث أن الإنفاق من خلال الاعتمادات السنوية داخل الوحدات الحكومية ليس بالضرورة أن يكون متساوي بين أشهر السنة المالية، فمن الممكن وجود بعض الشهور تزايد فيها الإنفاق الفعلي بينما شهور أخرى من السنة ينحصر فيها الإنفاق الفعلي مثل زيادة المكافآت قرب نهاية السنة المالية أو فترات الأعياد والمناسبات.

2- مدخل الرقابة المالية وتقييم الأداء المالي الحكومي (12/3) من الاعتماد المالي (المخصص المالي):

في مواجهة للانتقادات التي يمكن أن توجه للمدخل السابق خاصة في عدم استقرار التوزيع النسبي لإنفاق الاعتماد السنوي عبر شهور السنة المالية، فإنه يمكن اقتراح مدخل آخر يحقق هذا الاستقرار لكن ليس على المستوى الشهري وإنما على مدار ربع سنة، فعلى سبيل المثال في قطاع التعليم هناك بعض الأشهر المالية ينخفض الإنفاق على بعض بنود الموازنة مثل الخامات والمستلزمات السلعية خلال فترة العطلات الصيفية، بينما تزايد معدلات الإنفاق الفعلي على هذه البنود خلال عدة فترات خاصة مع بداية الدراسة، وهي أمور غالبًا ما نلمسها في العديد من القطاعات الحكومية ليس فقط في قطاع التعليم.

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

وعلى ذلك تتم الرقابة المالية وتقييم الأداء المالي بطريقة عادلة، كما يلي:

تقرير الرقابة المالية وتقييم الأداء المالي الربع سنوي للوحدة الحكومية

الانحراف	الأداء المالي الربع سنوي الفعلي 2021 فعلى	الاعتماد المالي الربع سنوي المخطط 2021 موازنة	الاعتماد المالي السنوي المخطط 2021 موازنة	بيان
1000000- في غير صالح الوحدة	4000000	3000000	12000000	رواتب
1000000+ في صالح الوحدة	5000000	6000000	24000000	مكافآت
لا يوجد انحراف عن المخطط	9000000	9000000	36000000	مستلزمات سلعية

3- مدخل الرقابة المالية وتقييم الأداء المالي الحكومي من خلال التقارير البيئية (الفترة):

طبقاً لهذا المدخل تجرى المقارنة بين ما حدث بالفعل في فترات مماثلة لنفس الوحدة الحكومية في السنة المالية السابقة مع ما حدث بالفعل خلال السنة المالية الحالية، وذلك كما يتضح من خلال الشكل التالي:

تقرير الرقابة المالية وتقييم الأداء المالي البيئي (الفترة) للوحدة الحكومية

الأسباب	الانحراف	الأداء المالي عن ال 6 شهور الأولى 2021 فعلى	الأداء المالي عن ال 6 شهور الأولى 2020 فعلى	بيان
إنهاء تعاقد عمالة مؤقتة	3000000+ في صالح الوحدة	12000000	15000000	رواتب
معاش مبكر لبعض العمال	2000000- في غير صالح الوحدة	10000000	8000000	مكافآت
تلف وسرقة بعض الخامات	4000000- في غير صالح الوحدة	24000000	20000000	خامات

4- مدخل الرقابة المالية وتقييم الأداء المالي الحكومي بوحدات نقدية وكمية عينية:

يعتمد هذا المدخل على استخدام الوحدات الكمية العينية بدلاً من الوحدات النقدية في الرقابة وقياس الأداء المالي للوحدات الحكومية. وبذلك يمكن الكشف عن جوانب الإسراف الحكومي. فعلى سبيل المثال إذا ظهرت البيانات المالية الحالية لإحدى الوحدات الحكومية والتي تعد وفقاً لوحدات القياس النقدي فقط لاستخدام بعض الخامات والمستلزمات السلعية بالوحدة الحكومية عن ال 9 شهور الأولى من السنة المالية الحالية 2022 مقارنة بنفس الفترة من السنة المالية الماضية 2021، كما يلي:

تقرير الرقابة المالية وتقييم الأداء المالي بوحدات نقدية للوحدة الحكومية

الخامات والمستلزمات السلعية (بوحدات نقدية)				الصف
التغير النقدي		الأداء المالي عن ال 9 شهور الأولى 2022 فعلى	الأداء المالي عن ال 9 شهور الأولى 2021 فعلى	
%	بالريال			
10+ %	1000000 ريال	11000000 ريال	10000000 ريال	س
40+ %	2000000 ريال	7000000 ريال	5000000 ريال	ص
140+ %	7000000 ريال	12000000 ريال	5000000 ريال	ع
	10000000 ريال	20000000 ريال	30000000 ريال	إجمالي

البرنامج التدريبي: "أساسيات المراجعة الداخلية"

وبتحليل بيانات التقرير المالي السابق لاستخدام بعض الخامات والمستلزمات السلعية بالوحدة الحكومية عن الـ 9 شهور الأولى من السنة المالية الحالية 2022 مقارنة بنفس الفترة من السنة المالية الماضية 2021، فإن أول تساؤل يمكن أن يوجه لإدارة الوحدة الحكومية هو، لماذا حدثت الزيادة والتجاوز في استخدام الصنف (ع) حيث بلغت الزيادة مقدار 140%. ونلاحظ أن التقرير لم يتضمن الإجابة على هذا التساؤل. إلا أن الأسباب الحقيقية للأداء المالي يمكن الكشف عنها من خلال الاعتماد على نوع آخر من التقارير المالية يعتمد على الوحدات الكمية العينية للأداء، وذلك كما يتضح من التقرير التالي:

تقرير الرقابة المالية وتقييم الأداء المالي بوحدات كمية عينية للوحدة الحكومية

الخامات والمستلزمات السلعية (بوحدات كمية عينية)				الصنف
التغير العيني		الـ 9 شهور الأولى 2021 فعلى	الـ 9 شهور الأولى 2021 فعلى	
%	بالكمية			
54 %	7000 كيلو	20000 كيلو	13000 كيلو	س
25 %	5000 متر	25000 متر	20000 متر	ص
صفر %	--	1000 وحدة	1000 وحدة	ع

وبتحليل بيانات التقرير السابق يتضح أنه قد انقلبت الآية، فلم يعد الاتهام للوحدة الحكومية عدم كفاءة الاستخدام الأمثل للصنف (ع) وإنما أصبح الاتهام موجه إلى الصنف (س)، حيث زادت الكميات العينية المستخدمة منه بأكثر من النصف، بينما الأداء المالي بوحدات نقدية لم يكشف هذا الإسراف. وعن الأسباب التي أدت إلى أن التقرير المالي بوحدات نقدية لم تكشف مثل هذا الإسراف، فقد تم إرجاعه إلى الانخفاض الحاد في أسعار الصنف (س) والذي واكبه زيادة كبيرة في استهلاك هذا الصنف أدت إلى عدم ظهور هذا الإسراف، في حين كان هناك ارتفاع شديد في أسعار الصنف (ع). وبذلك فإن تجاهل الكميات العينية يؤدي إلى عدم دقة قياس الأداء المالي للوحدة الحكومية.

وهكذا، فإن تقرير الرقابة المالية وتقييم الأداء المالي يجب أن يتضمن الوحدات النقدية والعينية معاً:

تقرير الرقابة المالية وتقييم الأداء المالي بوحدات نقدية وعينية للوحدة الحكومية

الخامات والمستلزمات السلعية (بوحدات نقدية وعينية)								الصنف
التغير العيني		التغير النقدي		الـ 9 شهور الأولى 2022 فعلى		الـ 9 شهور الأولى 2021 فعلى		
%	بالكمية	%	بالريال	عيني	نقدي	عيني	نقدي	
54 %	7000 كيلو	10+ %	1000000 ريال	1300 كيلو	11000000 ريال	20000 كيلو	10000000 ريال	س
25 %	5000 متر	40+ %	2000000 ريال	25000 متر	7000000 ريال	20000 متر	5000000 ريال	ص
صفر	--	140+ %	7000000 ريال	1000 وحدة	12000000 ريال	1000 وحدة	5000000 ريال	ع
			10000000 ريال		20000000 ريال		30000000 ريال	إجمالي